المكتبة الثقافية
٢٦

صراع البترول في العالم العربى

الدكتور أحمد سويلم العمرى

وزارة
الثقافة والإرشاد القومى
الإدارة العامة للثقافة

أول ديسمبر ١٩٦٠

المكتبة الثقافية
٢٦

صراع البترول في العالم العربي

الدكتور أحمد سويلم العمري

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
الإدارة العامة للثقافة

أول ديسمبر ١٩٦

الناشر



مقدمة

البترول من أهم مقومات الصناعات اليوم ، وهو العامل الأساسى فى إنشاء الصناعات ، وتحقيق برامج التصنيع ، وإعداد صناعات عديدة من مشتقاته ، وهو الغذاء الأساسى لوسائل النقل على اختلافها فى البر والبحر والجو ، ولا رواج للتجارة الدولية والسياحة إلا بواسطة البترول ، وهو القوة الدافعة لأداة الحرب ، وكما قال (كليمانصو) رئيس الحكومة الفرنسية أثناء الحرب العالمية الأولى والمسمى بالنمر لعناده الذى ترتب عليه تحقيق النصر للحلفاء ضد امبراطوريات الوسط ، وهى ألمانيا والنمسا والمجر ، والدولة العلية العثمانية وبلغاريا : « كل قطرة من البترول تعادل قطرة من الدم » ، أى أن شحه يؤدى إلى إطالة أمد الحرب وإراقة الدماء ، وأن الدولة التى ينقصها هذا الوقود الهام للمصفحات والمدرعات والمدمرات والغواصات والطيارات وسائر السيارات وقاطرات النقل والتموين تتعرض لخسران الحرب . وليس يخفى أنه من أهم عمد السلام بما يضفيه من حركة وقوة على آلات الرى والصناعات والنقل ،

ويؤدى هذا إلى نشاط التبادل وزيادة الحاصلات الزراعية ووحدات الإنتاج الصناعى .

وأرض الأمة العربية زاخرة بالبترول ، ويحتوى جوفها على أكثر من ٦٠ ./. من مخزون النفط العالمى ، ويشتد الصراع بين الدول الكبرى فى سبيل البترول ، وتتجاذب القوى السياسية بترول الشرق الأوسط ، أو بعبارة أخرى بترول الأمة العربية فى عقر دارها . والعرب اليوم فى سبيل بناء وطنهم على عمد قوية من التضامن والتعاطف والاتحاد ، وهم يسيرون بهمة لاستعادة ما فاتهم فى عصر الضعف والغروب ، ويعملون بلا كلل فى سبيل القضاء على ما تبقى من نفوذ الاستعمار ، ومن الواجب الحق أن يلم العرب بأهمية بترولهم ، لصناعاتهم ولرفع مستواهم المعنوى والمادى ، وبما يجرى بين الدول العظمى من صراع فى سبيل الاستئثار بما فى ديارهم من البترول باعتباره أداة السيطرة فى الميدان الدولى .

وغرضنا فى هذا البحث أن نشرح للعربى ماهية البترول وأهميته الاقتصادية ، وبخاصة فى ميدان الصناعة ، وأثر التنافس فى سبيله فى الميدان السياسى مما يمس شؤون العرب ومصالحهم . ويمكننا فى ضوء هذه الدراسات أن ندرك أهمية تنسيق سياسة

بترولية عربية على أساس توحيد جهود العرب فى ظل وحدة الأمة العربية ، هذه الوحدة المشتقة من مقومات المجتمع العربى ونظمه وعاداته وطبائعه ولغته وتاريخه الحافل وغروبه وانبعاثه وآماله العراض فى مستقبل فسيح باسم ، خليق بمجد العرب التليد ، ورغبة الأمة العربية فى العيش الرضى فى إطارها .

ونبحث فيما يلى أهمية البترول للعرب ، وأثره فى ميزان القوى ، وفى السياسة الدولية ، والحرب الباردة فى سبيله ، وتنسيق سياسة بترولية عربية ؟



البترول مصباح علاء الدين

تروي أساطير الشرق القديمة في الهند وفارس – وقد ترجم العرب هذه الأساطير وتأثرت بها قصص ألف ليلة وليلة – أنه كان هناك مصباح يمكن فركه بشدة فينطلق منه مارد يحقق رغبات صاحب المصباح ويصنع العجب العجاب، مما لا يطابق المنطق، ومما يفوق طاقة البشر، وينقل المرء من الفقر إلى الغنى ويحمله من بلد إلى آخر في طرفة عين، ويجيبه إلى ما تشتهيه الأنفس وتتوق إليه الأعين، وهذا البترول بطاقته الحرارية التي تفوق طاقة الفحم، وبسهولة نقله، وبمشتقاته وفروع صناعاته المختلفة هو «مصباح علاء الدين الحديث».

وقد خلع البترول الفحم من عرشه، وتبوأ مكانه، وأصبح عنوان الحضارة المادية اليوم ومصدر ثراء الدول ونفوذها. وهذا البترول بشرارته الكهربية وبآلاته وفي مقدمتها آلة الديزيل Diezel وبأنابيبه الممتدة مئات الأميال أو بناقلاته وبتفوقه في قوته المشتعلة على الفحم، وبانتشار الآلات المحركة في طول البلدان وعرضها، قد أقام مدنية صناعية هي مدنية الكهرباء تمتد أفقيا ولا تصبح مقصورة على حشد صناعي في بقعة

معينة ، كما كان الوضع فى القرن الماضى فى ظل مدنية الفحم والحديد والبخار ونشأت مدن ضخمة بجوار مناجم الفحم أو بالقرب منها . مثال ذلك برمنجهام وليدز فى انكلترا - ولیل فى فرنسا، ومدن حوض الرور فى ألمانيا ، ويسهل اليوم مع قوة تدمير الطيران نسف الحشد الصناعى والمدن الكبرى لمدينة الفحم ، ومن المصلحة أن تنشأ مدينة الكهرباء اليوم منبسطة تتغلغل فى مختلف أنحاء البلاد وتصل إلى القرى النائية ، كما نرى اليوم فى البلدان الصناعية الحديثة . مثال ذلك الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية اللتان سارتا بخطى سريعة نحو التطور الصناعى على أسس مدنية البترول والكهرباء .

غير أن البترول يختلف عن الفحم فى أن مناطقه ليست دائما فى صميم ديار الدول الكبرى التى سبق أن كسبت النفوذ والمال عن طريق مناجم الفحم والحديد التى فى تربتها ، فجل هذه البلدان لاتحتوى صميم أراضيها على البترول ، وهى تسعى إليه خارج حدودها ، وفى مقدمتها انكلترا وألمانيا وفرنسا، ويستثنى منها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى فلديهما الوفير من البترول فى تربتهما،وهما يسعيان أيضاً خارج حدودهما للحصول عليه ؛ لسد حاجاتهما المطردة الزيادة منه وخوفا من

شحه عندهما نظرا لاستمرار هبوط المخزون لديهما منه. ويسهل على الدول العظمى التى تنشد البترول خارج حدودها تحقيق غايتها فى نقل البترول إلى ديارها بسهولة بالأنابيب وناقلات البترول ، بعكس الفحم الذى يتكبد نقله نفقات أعلى ، كما يتطلب مخازن ذات مساحات أكبر لتحتويه ، وكذلك تحقق مطامعها الاستعمارية عن طريقه ، فى أن تظل المناطق التى يستخرج منها البترول خارج حدودها على حالها من التأخر ، إذ أن عدد العمال الذين يشتغلون فى حقول البترول محدود بمقارنته بضخامة رأس المال وبالمقادير الوفيرة المستخرجة من آباره ، وجل الاعتماد على الفنيين والأجانب الذين يعيشون فى معزل عن أصحاب البلاد ، وكل همهم أن يستنزفوا خيراتها لصالح الاستعمار.

والبترول قوة مادية ومعنوية خارقة ، إذا ملك الشعب ناصيتها ، فهى لاتلبث أن تلبى النداء ، كلما طلب إليها أن تحقق له وسيلة من وسائل الرفاهية الحديثة ، وأن تكسوه بحلل من الثراء وأن تنتشله من وهدة التأخر والفاقة ، وقد تصل فى تدليلها أصحاب البترول إلى أن تخلع عليهم شتى أنواع الترف وكأنهم فى حلم لا فى يقظة ، وقلما يجود الزمان بما يجود به على الشعوب العربية أو السادة الذين يتحكمون فى منح امتياز استغلال آبار

البترول . وعلى الشعوب العربية أن تغتنم الفرصة التى لن تعوض للخروج من ظلمات الفاقة والجهالة إلى أضواء العلم والمعرفة والثراء العريض ، وعليها أن تبادر باستغلال أرباحها فى امتياز البترول بما يعود عليها بالنفع ، فلا تنفقها فى الترف فحسب ، قبل أن ينضب معينه ، ويصبح خبراً بعد عين ، وعليها أن تنشىء الصناعات اللازمة لها بجوار بترولها ، وأن تصنع من مشتقاته شتى الكيماويات والمواد الطبية وأدوات الزينة ، لتنافس الصناعات المماثلة فى الغرب ، فلا يذهب كله عبر البحار إلى ديار البلدان صاحبة امتياز استخراجه ولا يفيد أهل المنطقة منه . وإن الشرارة الكهربية التى تولدت منذ أوائل قرننا الحالى وروجت لاستخراج البترول وصناعته ، وقلبت وسائل النقل رأسا على عقب بالسيارة وقاطرة الديزل وسائر آلات المصانع ، هى شعار الرخاء والازدهار لمدنية اليوم ، إذا اتجهت نحو السلام ، وهى كذلك علامة الخطر فى اتساع نطاق الحروب الحديثة واعتمادها على الآلات وسرعة الحركة وامتداد خطوط النار ، وسيظل البترول سيد الصناعات مدة طويلة حتى تحل محله قوة جديدة لتسيير الآلات وإدارة دولاب المصانع بواسطة نشاط الذَّرة إذا اتجه تسخيرها نحو السلام .

وهكذا نرى أن البترول اليوم هو العامل الأساسى فى نمو الصناعات والتبادل التجارى ونشاط الأفراد والجماعات ورقى الأمم ، وما أحوج العرب إلى خدماته وهم فى مطلع نهضتهم ، وقد كان معروفا للقدماء منذ عشرات القرون قبل الميلاد وبخاصة شعوب منطقة الشرق الأوسط . وقد سجدت جيوش الاسكندر لنار النفط التى لا تخبو ، فى اتجاهها صوب الشرق إلى فارس والهند فى « أبشرون » بجوار « باكو » الحالية واستخدم البابليون مشتقات البترول للدفاع عن أنفسهم ضد الغزاة ، وكانوا يلقونه قطعاً متجمدة مشتعلة على العدو ، وطلى به سكان الفرات قواربهم لوقايتها من التآكل بالماء ، كما طلى به الكلدانيون معابدهم وقصورهم ، بما فى ذلك برج بابل العظيم ، واتخذوا منه مادة قوية لجدران خزانات المياه وقنوات الرى حتى لا تتسرب منها المياه بفعل الحرارة الشديدة فى صيفهم اللافح ، واستخدمه المصريون القدماء لحفظ الجثث من البلى بعد خروج الروح منها ، واستخدمه الفينيقيون فى صناعاتهم الزخرفية وأدخلوه فى طقوسهم الجنائزية ، كما استخدمه الصينيون والرومان منذ آلاف السنين فى إضاءة مصابيحهم وإنارة منازلهم ، ثم اتخذه العرب والروم ضمن أدوات الحرب

فى معاركهم البحرية، وكانت حراقاتهم مزودة بالمعدات اللازمة لصب النفط على سفن العدو. واتجهت الأنظار إليه فى أوائل القرن الماضى فى العالم الجديد؛ لمداواة جراح الماشية والخيول وتزييت عجلات العربات، ثم لمداواة بعض أدواء الإنسان الجلدية والمفصلية، وأخذ الاهتمام به يتزايد تبعاً لتجارب شركات النفط الجديدة، وأهمها «ستاندارد أويل» وعلى رأسها «روكفلر» فى إمكان استعماله فى إنارة البيوت والشوارع، وروجت الشركة لاستخدام البترول بتوزيع مصابيح تضاء بالبترول بالمجان فى استراليا وجنوب أفريقيا والصين، لتشجيع استهلاكه.

وكانت نقطة التحول فى سنة ١٩١٠ بتعميم استخدام الشرارة الكهربية وتوليد الحركة بواسطتها بالاحتراق الداخلى وانتشارها فى وسائل النقل، ثم برواج استعمال آلات الديزل وتسيير سفن الصيد بواسطتها، كما ساعد فى ذلك نجاح التنقيب عن البترول والعثور على آبار تطفح به موزعة فى مختلف أنحاء العالم، وكذلك العديد من هذه الآبار فى الدولة الصناعية الناشئة وهى الولايات المتحدة الأمريكية، كما عم استخدام النفط لنجاح تجارب نقله وتكريره مع ارتفاع قوته الحرارية عن الفحم.

وسرعان ما صار «إكسير الحياة الصناعية» وباعث الحركة فى

الجو والأرض وفوق سطح الماء وفى جوف المحيطات . وإذا نضب معين البترول اليوم وتوقف إنتاجه شلت حركة الإنتاج فى ميادين الصناعة والزراعة ، إذ يتعذر سير آلات المصانع والسفن والسيارات والقاطرات ومحركات الطائرات وآلات الرى والمحاريث وآلات الحصاد ومعـدات التدفئة والمخابز وسائر أجهزة إعـداد الطعام ، وتهددت الإنسانية بالجوع والبرد والظلام والعرى وتعطل نشاطها وركدت همتها .

وزاد إنتاج البترول واستهلاكه منذ سـنة ١٩٠٠ أضعافاً مضاعفة . ومهما قيل فى نجاح تجارب استخدام الذرة فى تسيير محركات المصانع والسفن والغواصات . فلا يزال البترول من الناحية التجارية هو الوقود الأساسى للصناعات إلى يومنـا الحاضر ، وإن أكثر من نصف محركات الصناعات وقواها تسير بالبترول ، كما تسير نحو ٩١ ٪ من السفن بهذا الوقود وهو غذاء ٧٢ ٪ من صناعات الولايات المتحدة الأمريـكية و ٤١ ٪ من صناعات إيطاليا وأكثر من ٢٥ ٪ من الصناعات الفرنسية ، ويبلغ استهلاك الفرد من مشتقات البترول سنوياً نحو ٢ر٧٠٠ كيلو جرام فى الولايات المتحدة الأمريـكية و ١٨٥٠ فى كندا و ٨٥٠ فى استراليا و ٤١٠ فى فرنسا و ٢٢٦ فى

إيطاليا و ١٢٠ فى إسبانيا و ١٢ فى الهند، وإن السيارات التى تجوب مختلف طرقات العالم وتسير بالنفط وتعتمد على زيوته ومشتقاته يزيد عددها على ٧٨ مليون سيارة ركوب و ٢٤٫٥ مليون سيارة نقل حسب إحصاء سنة ١٩٥٦، وتبلغ السيارات الصالحة للاستعمال فى الولايات المتحدة الأمريكية حسب إحصاء سنة ١٩٥٦ نحو ٥٤ مليون سيارة ركوب و ١١ مليون سيارة نقل، ويفقد الفحم أهميته الكبرى كمادة أساسية للوقود والحركة بينما يتألق نجم البترول، وأصبح نصيب الفحم أقل من النصف فى النشاط الصناعى قبيل منتصف القرن الحالى. وزاد اهتمام رجال الصناعة بالبترول إلى حد السعى لإنتاجه صناعياً « Synthetique » فى البلدان التى لا تملك آبارا طبيعية منه لمجابهة الحاجات المطردة الزيادة ولأغراض السلام والحرب، وخطر الحصار البحرى والاستعداد بملايين الأطنان منه تنفيذاً لبرامج الاكتفاء الذاتى، وفى مقدمة البلدان التى اهتمت بإنتاج البترول صناعياً بوسائل كيماوية من الفحم ومشتقاته ألمانيا، نظراً لافتقار تربتها إلى منابع طبيعية فى البترول، وحذت انجلترا والولايات المتحدة حذوها، فانجلترا لما تلمسه من أفضلية البترول على الفحم وحاجتها الشديدة إليه، وأمريكا لأنها تخشى نضوب معينها من

البترول الطبيعى واستعداداً للسنين العجاف وقد نزفت منابعها بفعل الحربين العالميتين .

ووضع البترول فيما يختص بالتنقيب عنه واستخراجه ونقله وتصنيعه واستخدام مشتقاته فى الاستهلاك ، ورواجه يختلف عن وضع الفحم . فالفحم يتطلب حشدا صناعيا ضخما حول مناجمه لتفادى نفقات نقله الباهظة ، أما البترول فيسهل نقله خاما ومكررا وتشتق منه شتى المواد التى تستعمل فى العلاج والزينة ، وينقل جله من الشرق الأوسط وبلاد الأمة العربية إلى بلدان الغرب الصناعية التى تتصارع فى سبيل الاستئثار بالبترول العربى ، وهو لا يضفى صناعات تذكر على البلدان العربية التى يخرج البترول من تربتها، فيما عدا عمليات استخراجه، وتنظيم تدفقه من الآبار، وتكريره ونقله، وهذه العمليات لا توفر العمل والرزق لعدد يذكر من العمال ، إذ أن صناعة البترول لا تتطلب عددا كبيرا من العمال بينما تنشد رؤوس أموال طائلة للتنقيب وحفر الآبار وإعداد محطات التكرير ومد الأنابيب وتلجأ إلى الوفر من الفنيين والخبراء ، وهكذا يصبح نشاط الصناعة محدودا ، ولا يزيد عدد العمال العرب الذين يعملون فى استخراج البترول من آبار العربية السعودية الذين تستخدمهم شركة « آرامكو »

عن نحو ١٥٫٠٠٠ عامل ، وهذا العدد لا يذكر فى جنب عدد السكان البالغ نحو تسعة ملايين وكميات البترول الوفيرة المستخرجة من الآبار، والإتاوات الضخمة التى تؤول إلى الخزانة من امتياز البترول . ومما يزيد فى تعقيد المشكلة وفى ضآلة إفادة العرب من بترولهم أن بلدانهم تكاد تكون خلوا من الصناعات ، بينما يعتمد الغرب فى أوروبا على بترول العرب فى صناعاته المزدهرة على ٨٠٪ من البترول اللازم لصناعاته وجله يمر عبر قناة السويس .

والبترول فى مراحله المتعددة ابتداء من التنقيب عنه حتى انبثاقه من آبار امتيازه وتكريره ونقله واستهلاكه وتعبئة غازاته فى الأنابيب لتوجيهها للصناعات مباشرة كما فى الولايات المتحدة الأمريكية ، واستخراج مشتقات عدة منه لإدارة الآلات والإنارة وتسيير السيارات والقاطرات ومحركات السفن والطائرات ، وإدخاله فى شتى الصناعات الصحية وأدوات الترف والزينة واسع الأغراض متعدد المزايا ، يتطلب الجهد والأموال الطائلة ، وبخاصة فى مراحل التنقيب ، ولا يمكن أن يباشر مثل هذا العمل الشاق الذى يتطلب النفقات الطائلة إلا الشركات الثرية أو الدولة . ويستخدم البترول فى صناعات الكاوتشوك

الصناعى ومواد البلاستيك والنايلون والسلولوز والمنسوجات والأثاث الخفيف الحمل والعطور والصابون والدهون اللامعة والبارافين بأنواعـه المختلفة والأصباغ والأدوية ومبيـدات الحشرات ومختلف مواد رصف وتعبيد الطرق . وهكذا يتضح ما قد يؤديه هذا الذهب الأسود إلى العرب - إذا خلص لهم وحصلوا على قسط وفير منه - من إنشاء الصناعات فى ديارهم ، كما أنشأوا من مشتقاته الصناعات الحديثة التى تزيد فى دخولهم الضئيلة ، وتعاونوا لرفع حصيلتهم منه ، وحالوا دون استئثار فريق على آخر فى بترولهم ، ووضعوا حدا للصراع فى سبيله باسترداد حقهم فيه ، ذلك الحق الذى ينازعهم فى ملكيته عنتا الاستعمار وشركات الاحتكار .

وتشتد الحرب الباردة فى سبيله فى ديار العرب للأسباب الآتية :

١ — لأن البترول عامل هام فى رفع مستوى العرب المادى والمعنوى ، وزيادة موارد الدولة ونهضة الأمة العربية وغناها العريض . ويجاهد العرب لتخليص الفريسة من أنياب الاستعمار ، ويحاولون أن يصبغوا عمليات استثماره ونقله بالصبغة العربية القحة وأن يعدوا الخبراء والفنيين فى البترول ؛ ويحاول الاستعمار

إبقاء الحال على ما هى عليه ، مما لا يتفق مع مصالح العرب والحياة السياسية الحديثة وسير الأمم الناهضة إلى الأمام .

٢ ـ ولأن بترول الشرق الأوسط وحده بترول العرب يعادل احتياطيه ، بالنسبة للاحتياطى العالمى حسب إحصاءات سنة ١٩٥٥ نحو ٦٠ر٤٢ ٪ ، بينما أن احتياطيه فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٩ر٤٦ ٪ وفى الاتحاد السوفييتى ٦ر٤٨ ٪ وفى فنزويلا ٧ر٠٧ ٪ . وقدر بعض الخبراء كميات الاحتياطى فى بترول الشرق الأوسط سنة ١٩٥٦ بنحو ١١٧ر٤٥٠ مليار باريل من النفط ، والولايات المتحدة الأمريكية ٣٥ر٤٥١ مليار باريل ومجموع الاحتياطى العالمى ١٨٦ر٩٦٤ مليار باريل ، فى حين أن ما يستخرج من بترول الشرق الأوسط بالنسبة للإنتاج العالمى أقل مما تنتجه الولايات المتحدة الأمريكية التى تستمر فى استنزاف آبارها ، فالأخيرة تبلغ نسبة إنتاجها إلى الإنتاج العالمى حسب إحصاءات سنة ١٩٥٤ ـ ٤٦ر٦١ ٪ بينما يبلغ إنتاج الشرق الأوسط ٢٠ر٢٢ ٪ فى نفس المدة . ويلاحظ أن رصيد الولايات المتحدة فى نزول مستمر تبعا لنزفها الغزير من البترول لإسرافها فى استهلاكه فى الصناعات ، وفى الحربين العالميتين ، بيد أن رصيد العرب من البترول فى صعود مطرد ، وهذا يغرى

الاستعمار على التسابق فى سبيل الاستئثار به خصوصا أن دوله الكبرى لا تحوى تربتها البترول ، كما أن معين الولايات المتحدة الأمريكية فى النفط كما سبق أن ذكرنا فى نضوب مستمر .

٣ — لأن وفرة البترول وسهولة الحصول عليه دائما ، مصدر ثراء وسيطرة على الأسواق الخارجية وتحكم فى الصناعات والتصنيع وعامل هام فى كسب الحرب ، وهو الورقة الرابحة فى مائدة السياسة والمناورات الدولية والخطط العسكرية وتوجيه الشركات ، والسياسة البترولية ضمن السياسة الرئيسية للدول الاستعمارية الكبرى ، ولا تقف الحال عند حد الحصول على الوفير منه ، بل يتعين ، لضمان السيطرة السياسية ، الاستئثار بموارده الأساسية ، ومنع الغير من ورودها مع توزيع البترول بحساب حتى لا تجارى الدولة المتنافسة الأخرى المحتكرة للبترول .

ومما يضاعف الحرب الباردة فى سبيل البترول ويجعل صراعه يحتدم بين الكتلتين الشرقية (الاتحاد السوفيتى والبلدان التى تسير فى فلكه) والغربية (الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وسائر البلدان الديموقراطية الرأسمالية) أن نصف سكان العالم فى الشرق والشرق الأقصى و ضمنهم الاتحاد السوفيتى والصين ، لا يملكون إلا ٩٨ مليون طن من البترول سنويا

حسب بيانات سنة ١٩٥٥ ، بينما بقية سكان العالم وفى طليعتهم الغرب يملكون ٦٨٨ مليون طن من البترول ، بفضل استيلائهم على أغنى آبار العالم فيه فى الشرق الأوسط وفى صميم البلاد العربية فى الكويت والعربية السعودية والعراق وغيرها. ويشتد التنافس بين دول الغرب الكبرى أيضاً فى سبيل الاستئثار ببترول الجزائر وقد أميط اللثام عن آباره الغنية بهذا المعدن النفيس.

ويشتد الصراع فى سبيل بترول العرب بين أهل البلاد ، أى الأمة العربية ، وشركات الاحتكار ومن ورائها حكوماتها الاستعمارية. وتتلهف شعوب المنطقة على جنى ثمرات البترول بتحويل الأراضى القحلاء والوديان المجدبة منذ التاريخ الغابر والمدن الفقيرة التى لم يبق لها من شهرة إلا صيتها القديم ، إلى جنات فيحاء ومدن صناعية صاخبة واسعة الأرجاء تعج بالأهلين ، وقد ارتفع مستوى معيشتهم وحصلوا على العديد من وسائل الراحة والرفاهية ، غير أن مارد مصباح علاء الدين اتجه اتجاها بعيداً عن إنصاف شعوب المنطقة، وقصر جهده على بريق من اللهو لصالح نفر يعد على الأصابع وهذا هدف الاستعمار. ومهما بلغت إتاوات البترول من مئات الملايين من

الدولارات تتدفق بغزارة على خزائن الحكومات العربية فى العربية السعودية والكويت والعراق وقطر ، فهى لن تثنى العرب عن انتزاع حقوقهم واسترداد أموالهم ومصدر رقيهم مستقبلا من بين مخالب الاستعمار ، كما يشتد الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية فى سبيل بترول المنطقة أيضا ، وكل يتحين الفرصة ليقصى الآخر عنها . ويعمل الاتحاد السوفييتى بوسائله المتعددة فى الدعاية والتأثير السياسى لكى ينفذ إلى المنطقة ويطمئن إلى وضع يده على بترولها ، وهو لا يملك من احتياطى البترول إلا نحو ٦ ٪ منه ولا ينتج إلا ٧ ٪ من مجموع الإنتاج العالمى . ثم يشتد الصراع أيضاً بين شتى الدول الغربية العظمى فى سبيل الاستئثار ببترول العرب وحيازة قصب السبق فيه حتى تضمن حاجاتها منه فى السلم والحرب وترتكز إلى قوة لها أثرها فى ميدان المساومات السياسية الدولية .

ومصباح علاء الدين هذا فى حيرة تتجاذبه بعنف أيدى المناورات السياسية والقوى الاستعمارية ، ولا يحصل منه أصحابه إلا على اليسير مما يفلت من بين أصابع الدول صاحبة الامتياز فى المنطقة والقابضة على آبار البترول بيد من حديد . وسيأتى الوقت القريب الذى يخلص فيه بترول العرب للعرب ويساعد بصدق وهمة فى الأخذ

بناصر العرب وفى تبوئهم مركزهم اللائق بين كبريات الأمم الصناعية . .

ونرى في مصباح علاء الدين هذا عاملى الخير والشر يتجاذبان المصباح وأصحابه ، وقد يكون مصدر خير وثراء بما يضفيه على شعوب المنطقة وحكوماتها من رزق واسع ، وقد يكون سبب دمار ومحن بالحروب التى يذكى نيرانها ، وفى هذه الحلبة الفسيحة التي يتبارى فيها المتنافسون فى سبيل الفوز باحتكار البترول ، تفوز بالذهب الأسود شركات وحكومات وتتقهقر أخرى . وتكافح الشعوب العربية فى سبيل استخلاص بترولها لبنيها وهو من أهم عوامل تقدمها والقضاء على جهالة وفاقة الأهلين فى المنطقة ، إذا وجه استخدامه بما يتفق وحرية الشعوب العربية ووحدتها .



بترول العرب

لم تتضح أهمية البترول العربى ، ودوره الأساسى فى التجارة الدولية والصناعات الغربية والسياسة الدولية ، وأثره فى ميزان القوى وخطره فى ترجيح كفة على أخرى إلا فى السنوات القليلة التى سبقت الحرب العالمية الثانية ، وقد لاحت تباشير آبار غزيرة وينابيع وفيرة من الذهب الأسود فى شبه الجزيرة العربية ، التى اشتهرت بصفاء جوها واتساع فضائها وتقشف أهلها وانبساط ساحتها ، وبساطة روح العربى وتعلقه باستقلاله وشخصيته وديموقراطيته ، وهو فى تمسكه بحرياته ونقاء نفسه وذهنه ، كماء الينبوع الصافى أو النجم الزاهر اللامع فى السماء . وتحول هذا الجو إلى ميدان صراع فى سبيل البترول وإلى ميدان صيد وقنص للاستعمار ، وتلقى دول الاستعمار التى تعتزم الاستئثار بالمعدن النفيس لصالح شركات احتكارها شباكها ، لتدخل فى جعبتها مشايخ القبائل وأصحاب السلطان بما تغدقه عليهم من هدايا وامتيازات وبما تمنحه لهم من قروض وإتاوات نظير التنقيب عن البترول واستغلاله ، وصار

العربي – وكان لا يزال فى جهاد التحرير ليستخلص حرياته من الدول المتسلطة، ويعمل جاهدا فى بعث أمته ووطنه – ضحية الكشف عن البترول، وتعين عليه أن يكافح، لا ليحقق استقلاله السياسى فحسب، بل ليجعل استقلاله الاقتصادى كذلك حقيقة واقعة لا شك فيها، بجعل بترول العرب للعرب والتعامل مع الخارج على قدم المساواة لبيع منتجات آباره.

وحقا ظهرت أهمية بعض المناطق العربية فى البترول فى إقليمى مصر والعراق، فقد تدفق البترول من الآبار المصرية منذ أوائل القرن الحالى، ونشط التنقيب عنه فيما بين سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩١١، فحصلت عدة شركات على رخص لاستكشافه، وفى سنة ١٩٠٩ أنشئت الشركة الانكليزية المصرية لحقول البترول، وهى إحدى فروع شركة «شل» البترولية العالمية الذائعة الصيت والنفوذ، غير أن ما استخرج من الآبار المصرية بلغ سنة ١٩١١ نحو ٢٫٧٩٣ طنا، وهو كمية ضئيلة، ثم وصل سنة ١٩١٨ إلى ٢٧٢٫٠٠٠ طناً، ورغم نشاط استخراج البترول فى الإقليم المصرى فى أيامنا الحاضرة، فإنه لم يتجاوز فى السنوات الأخيرة ٢ مليون طن، وأخذت اليوم تشيخ الآبار المعروفة، كما وضحت أهمية بترول العراق منذ أوائل القرن

الحالى ، واتجهت أنظار الدول الاستعمارية الكبرى فى أوروبا إلى المنطقة ما بين كركوك وحدود سوس بإيران ، وكانت ضمن أملاك الدولة العلية ، وأوفدت هـذه الدول الخبراء للتنقيب عن البترول ، وفى طليعتها ألمانيا الامبراطورية . وكان يحكمها الامبراطور «غليوم الثانى» سليل «الهوهنزلرن» «وفردريك» الأكبر ، وهو استعمارى واسع المطامع شديد المراس . ووضحت بجلاء غزارة البترول هنـاك ، وخاصة بعد عزل السلطان عبد الحميد العثمانى ، وكانت الشركة الألمانية لسكة حديد بغداد — وهى تصل المنطقة بالآستانة العلية وبرلين — تعمل فى سبيل وصول النفوذ الألمانى إلى قلب بلاد العرب ، وتهديد ممتلكات انـكلترا فى قلب آسيا ، تحقيقاً للبرنامج الاستعمارى الألمانى فى السير نحو الشرق « Drang nach osten » ، وقد نجحت فى الحصول على حق البحث عن البترول واستغلاله من السلطان . وحاول رجال المال والأعمال الامريكيون منافسة خط حديد بغداد سنة ١٩٠٨ م ، غير أن المشروع لم يتحقق ، وعدل عنه نهائيا سنة ١٩١٠ ، ثم تأسست الشركة التركية للبترول وهى تضم رؤوس أموال انـكليزية وألمانية ، غير أن نشاط استخراج البترول من المنطقة ، وآمال الامبراطورية الألمانية بما فى ذلك

مطامع الامبراطور وادعاءاته صداقة الإسلام والعرب وفهم الحزب الاستعمارى الألمانى ، كل هذه الاحلام تبخرت بقيام الحرب العالمية الأولى ، ثم بهزيمة امبراطوريات الوسط وعلى رأسها ألمانيا الامبراطورية .

وحقا كان لبترول منطقة الشرق الأوسط صيته ودويه بظهور آباره الدسمة فى إيران ، ومبادرة انكلترا باستثمارها منذ أوائل القرن الحالى ، وتنازعها النفوذ مع روسيا القيصرية فى المنطقة ، وبإنشائها أكبر محطة تكرير للبترول « بعبدان » ، وتمسك الأميرالية البريطانية بنصيحة « ونستون تشرشل » ـ وكان وزيراً للبحرية فى مطلع القرن الحالى ـ ببترول إيران وبمحطة التكرير مع إنشاء قاعدة بندر عباس على الخليج العربى ؛ لتموين الأسطول فى جولته فى الشرق الأقصى ، وعملت الحكومة الانكليزية فى سبيل توطيد مركزها ، وضمان حصولها على البترول الضرورى لسيادتها البحرية فى المنطقة على تقوية الشركة الانكليزية صاحبة الامتياز وتوطيد نفوذها فى إيران ، وانبثق من آبار إيران سنة ١٩١١ نحو ٤٣٫٧٧٣ طنا من البترول ، وارتفع الرقم سنة ١٩١٤ إلى ٢٧٨٫٠٠٠ طنا ، ووصل سنة ١٩١٨ إلى ٩٠٠٫٠٠٠ طن ، ووصل سنة ١٩١٩ إلى نحو

مليون طن . وسار الإنتاج سيرا حثيثا فى طريق الصعود والازدهار باستمرار .

غير أن انبثاق البترول من آبار إيران والعراق ومصر لم يبلغ شأو تدفقه كالسيل العـارم من آبار شبه جزيرة العرب اليوم إلى حد اعتماد حياة الغرب الحديثة وحركة مدنه وسير مواصلاته ، ورخاء صناعاته وترعرعها حالا على هذا البترول الذى يزداد رصيده ، وتصعد أرقام إنتاجه يوما بعد يوم ونظرا لنضوب معين البترول فى تربة الولايات المتحدة الأمريكية يزداد تمسكها ببترول العرب ويشتد تضييقها الخناق على المنطقة وتتبع شتى وسائل الضغط والإغراء من السعى لتدعيم نفوذها السياسى والعسكرى إلى إغداق العطايا والهدايا ، والإعانات والقروض ، ورفع قيمة إتاوات التنقيب عن البترول وامتياز استغلاله وإنشاء المدن الحديثة بشتى معدات الترف لمهندسى التنقيب عنه واستخراجه وتكريره ، ويضاف إلى ذلك إنشاء المطارات التى تحيط بالمنطقة وجثوم أسطولها على تمـام الأهبة ، للعمل فى البحر الأبيض المتوسط ، وتشجيع عقد الأحلاف العسكرية كحلف بغداد والأحلاف الثنائية بين بلدان المنطقة والولايات المتحـدة الأمريكية ، مع عملهـا بكل ما أوتيت

من نفوذ ودهاء لضم العرب إلى معسكرها فى الحرب الباردة وحلف الأطلنطى وحلف البلقان ، وإعلان نظرية الفراغ «لإيزنهاور» سنة ١٩٥٨ بعد أن أفل نجم الدولتين الاستعمار يتين العجوزين انجلترا وفرنسا ، وانحسر نفوذهما عن الشرق الأوسط وأرغمتا على التقهقر منه والارتداد على أعقابهما فى الاعتداء الثلاثى . وقد تآمرت معهما إسرائيل على منطقة القناة سنة ١٩٥٦ عقب تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، وهى شركة مساهمة مصرية تباشر نشاطها فى صميم الديار المصرية ، وسرعان ما ألقت الولايات المتحدة الأمريكية - حماية لامتياز البترول لصالح شركاتها ، وعلى رأسها « أرامكو » ولقواعدها العسكرية ورؤوس أموالها - بنفوذها الثقافى والحربى والسياسى والمالى ، وتمسكت بأهداب المنطقة تلوح بقبضة يدها لمنافساتها ، مما أدى إلى شدة تمسك الأمة العربية بالحياد الإيجابى وعدم الانحياز ردا على التدخل الأمريكى . وتحتوى تربة الولايات المتحدة الأمريكية على بلايين الأطنان من الفحم ومليارات الأمتار المكعبة من الغاز الطبيعى ، غير أن للبترول وميضه الوضاء وإغراءه ، فهو لب المدنية الحديثة وعمادها ، ولا غنى للدولة العظمى التى تريد أن تحتفظ بثرائها ونفوذها عنه ، وهو

الحاكم المطلق ، ويكفى ان نذكر أهميته القصوى فى حقول الزراعة باستخدامه فى الجرارات والمحاريث والسيارات واستصلاح الأراضى البور، وفى آلات الرى والحصاد ومقاومة الآفات ، وهو سيد الموقف فى الإنتاج الصناعى بسيطرته على أدوات تحويل المواد الخام وتعبئتها وتفريغها، وهو بساط الريح فى الجو وعجلة الانتقال فى البر والبحر ، ورائحته تزكم الأنوف ولكنها كالغمام يرفرف على المنطقة لينبئ عن الغيث المقبل ، وتبلغ الآبار التى تنتج البترول حسب بعض الإحصاءات الأخيرة فى الولايات الأمريكية ٤٢٠٫٠٠٠ بئرا منها نحو ٣٠٠٫٠٠٠ بئر صغيرة لا تنتج البئر الواحدة أكثر من ١٫٣ طن يوميا وبعضها تنتج البئر الواحدة منها ١٫٩ طن يوميا والعديد من هذه الآبار فى سبيل جفافها نهائياً . ورقم الآبار يحوم حول العدد المشار إليه أو يزيد بمقدار الربع منذ مدة ولا ينتظر أن يصعد هذا الرقم صعودا ملحوظا ، وكان سنة ١٩٤٠ نحو ٣٨٩٫٠٠٠ بئرا متوسط إنتاجها كما سبق أن ذكرنا من ١٫٣ طن أسبوعياً إلى ١٫٩ طناً أسبوعياً ، وبلغ عدد الآبار هناك حسب إحصاء أول يناير سنة ١٩٤٩ نحو ٤١٣٫١٤٤ بئرا ، وإنتاجها اليومى فى حدود الرقم المذكور آنفا . أما آبار بترول الشرق الأوسط

فهى فى مقتبل عمرها وعنفوان شبابها وتتدفق أطنان البترول منها يومياً أضعاف ما يتدفق من مثيلاتها فى الولايات المتحدة الأمريكية وبلا كبير عناء، فيما عدا الآبار المصرية التى هرمت، وتجد شركات التنقيب عن المعدن النفيس فى التربة المصرية صعوبات شديدة حسب ما تزعمه، وبعضها أنفق ما يزيد على ٣٠ مليون دولار دون كبير جدوى. ويبلغ ما تستخرجه شركة امتياز آبار بترول العراق بحيطة وحذر من ١٤ بئرا فقط نحو ١٣٫٠٠٠ طن من البترول يوميا، ويبلغ عدد ما يتدفق من ٦٧ بئرا فى البحرين ٤٫٠٠٠ طن يومياً، كما حفرت تسع آبار جديدة للبترول فى الكويت سنة ١٩٤٥ أنتجت حتى سنة ١٩٤٨ نحو ٤٫٤٠٠٫٠٠٠ طن فى هذه المدة بواقع نحو ١٤٫٥٠٠ طن يوميا، ويبلغ ما كان يتدفق من البترول آخر سنة ١٩٤٧ من حقل الدمام بالعربية السعودية من ٣١ بئرا ١٢٫٠٠٠ طن يوميا ومن حقل عبقايق نحو ٣٠٫٠٠٠ طن يوميا من ٢٥ بئرا هناك ومن بئرين اثنين فى القاطف نحو ٧٥٠ طنا يوميا، ويبلغ ما يستخرج من بئر واحدة فى القطر بالساحل الغربى ألف طن يوميا.

وتلهف الغرب على بترول الشرق الأوسط وفى مقدمته البترول العربى، واعتزم جعل المنطقة ضمن نفوذه على أن

يعسكر بقوته وأساطيله وأمواله وآرائه وثقافته هناك ، ويقيم الحصون عن طريق محور أنقره ـ كراتشى وحلف بغداد ويغدق الهدايا للرءوس الكبرى ويذر الرماد فى العيون بالمعونات والمساعدات ، وشتان بين ضآلتها ونحالتها وضخامة مثيلاتها التى تعطى لإسرائيل ، ويحيك شباك الاتفاقات ويحاول تدويل قناة السويس عقب تأميمها فى يولية سنة ١٩٥٦ لصالح الشعب ، وبخدعة «أيزنهاور» المسماة نظرية الفراغ ، وهى فى الوقع نظرية التدخل والتسلط ، قد طبقت فى لبنان فى مطلع صيف سنة ١٩٥٨ ، وهى دلالة على قوة الاستعمار لتهديد الشعوب العربية فى المنطقة غير أنها قابلت التهديد بالتمسك بأهداب الحياد الإيجابى وعدم الانحياز وضرورة انحسار الاستعمار من المنطقة وأنها لن تلين لها قناة ، ويلوح أن الوضع الاستعمارى لم يتغير بتغير عقرب السياسة الأمريكية وانتقال الحكم من الجمهوريين إلى الديموقراطيين .

وبدأ الاهتمام حينما التقى العاهل العربى الكبير بالرئيس «روزفيلت» فى البحر الأحمر ، وكانت رحى الحرب دائرة على أشدها فى فبراير سنة ١٩٤٥ ، وتبادلا الآراء والمشورة السياسية بما فى ذلك مستقبل الصهيونية فى فلسطين ، وأوضح الملك ابن السعود خطرها على العرب وديارهم ، وصرح الرئيس

«روزفيلت» بعد المقابلة : «إننى تعلمت من ابن السعود فى دقائق فيما يتعلق بمشكلات البلدان العربية ويحثى مع العاهل العربى هذه المشكلات وما يتفرع منها من مشكلات المسلمين والصهيونية ، أكثر ما يمكن أن أتعلمه من تبادل الرسائل فى هذا الشأن ومجموعها أربع وعشرون أو ست وثلاثون » ، وكانت الساعات الحاسمة فى الحرب ، قد اقتربت لتقرر مصيرها لصالح الدول المتحالفة ولتجنى ثمراتها الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وليشترك فى النصر الاتحاد السوفييتى أيضا ، وكان التنقيب فى شبه الجزيرة العربية قد أسفر عن نجاح يعتد به ومستقبل يبشر بتدفق البترول بغزارة من الآبار هناك ، مما يساعد دول المنطقة بميزانياتها المحدودة إلى التوسع فى الإنشاء والتعمير

ويغرى الطبقة الممتازة على ولوج أبواب الترف وسائر وسائل المدنية الحديثة المادية ومغرياتها من قصور ودور شامخة وطنافس وديباج وسيارات وطائرات وآلات ، هذه المعدات التى توفر على الإنسان العناء والجهد ، وتخفف من شظف العيش فى الصحراء وتساعد فى تحمل الحرارة اللافحة ورحلات إلى مدن السرور والملاهى فى العالم الجديد وأوروبا الغربية وتمد الطرق العديدة وتشجع وتنشر تجارة الشرق بحرائرها وأصوافها وعطورها

وأدوات زينتها وزخرفها ، وانضمت شركة امتياز استخراج البترول المسماة « الشركة الكاليفورنية العربية » التى تأسست سنة ١٩٣٣ إلى « شركة تاكساس » وتحول الامتياز إلى شركة مختلطة عربية أمريكية تمخضت عن الانضمام السالف الذكر باسم « الشركة العربية الأمريكية » المعروفة فى أنحاء العالم باسم « أرامكو » Aramco ولم يزد المال الأمريكى الموظف فى البترول العربى على ٢٧٧٫٠٠٠ دولار سنة ١٩١٨، وإذا به يرتفع إلى آلاف الملايين من الدولارات ليقبض الأخطبوط بأذرعه القوية على بترول الشرق الأوسط الذى تتكشف أهميته وجسامته يوما بعد يوم ، وقد اتضح أن الاحتياطى فيه بالنسبة إلى الاحتياطى العالمى يزيد على ٦٠٪ وهو اليوم يعادل ٧٠٪ ، وهو للولايات المتحدة الأمريكية المخزن الرئيسى الذى قد تلجأ إليه مستقبلا إذا أعوزها بترولها لصناعاتها وللاضطلاع بأعباء الحرب ، وقد ضمت إليه أخيراً ماترجوه من بترول الجزائر المتوقع انبثاقه بغزارة حتى يمكنها — وقد توزع امتيازها وتهدد امتلاكها بترول العرب لسبب من الأسباب — أن تضمن سير أداتها الحربية وآلات مصانعها مستقبلا إلى زمن بعيد حتى تنتزع الذرة فى السلام والحرب الزعامة من البترول بصفة حاسمة،

وتذهب الولايات المتحدة الأمريكية فى طمعها فى بترول العرب إلى العمل بكل ما أوتيت من قوة ونفوذ فى حبس هذا البترول عن غيرها من الدول ثم توزيعه بحساب ، وذلك عن طريق احتكاره وتجارته والقبض أو البسط وفق الصالح السياسى والتجارى واستئثارها به لتضمن السيطرة فى الميدان الدولى وكسب المعارك فى الحربين الباردة والحارة . وهكذا يسود الدولار المنطقة لا لصالح الشعب العربى وسواد الأمة ، بل فى صورة هدايا وإعانات وقروض ، كما تسود بلاد العم سام السياسة الدولية وقد تقدمت على الدولتين الاستعماريتين انكلترا وفرنسا فى ميدان النفوذ فى المنطقة .

وتقاضت العربية السعودية فى أولى خطوات امتياز واستخراج البترول من تربتها سنه ١٩٤٨ نحو ٢٨ مليون دولار ، كما تقاضى أمير الكويت من شركات امتياز البترول الانكليزية هناك مايعادل ٤٫٧٥٠٫٠٠٠ دولار ، وقد صعدت هذه الأرقام اليوم صعودا لم يك فى الحسبان ، وقد سبق ذلك أن قدمت « شركة ستاندارد اويل » بكاليفورنيا – نظير حصولها على امتياز التنقيب عن البترول هناك لمدة ٦٦ سنة فى أغسطس سنة ١٩٣٩ – للعاهل

العربى نصف مليون دولار أمريكى بالعملة الذهبية ، فضلا عن تعهدها بإعطائه ثلاثة أرباع مليون دولار سنويا طوال مدة الاستكشاف ، ويضاف إلى ذلك ماقدمته الحكومتان الأمريكية والانكليزية من مساعدات مالية وقروض للعاهل العربى أثناء الحرب وبعدها مباشرة . وهكذا لم يعد موسم الحج للعربية السعودية هو المورد الهام للمعاملات ولتغذية ميزانية الدولة .

وبلغ ما استخرجته شركة «أرامكو» من البترول فى العربية السعودية أخيرا ، أكثر من ٤٠ مليون طن فى العام دفعت إتاوات عنه إلى العاهل العربى نحو ١٩٠ مليون دولار ، وبلغ ما أنتجته حقول البترول فى العراق سنة ١٩٥٥ نحو ٣٣٫٨٥٠٫٠٠٠ طن دفعت شركة احتكاره وهى تضم مجموعة من رءوس الأموال الأمريكية والانكليزية والفرنسية والهولاندية إتاوات قدرها نحو ١٦٩ مليون دولار ، وبلغ إنتاج الكويت فى البترول سنة ١٩٥٤ نحو ٤٧٫٠٠٠٫٠٠٠ طن وسنة ١٩٥٥ نحو ٥٥٫٠٠٠٫٠٠٠ طن تقاضى أمير هذه المحمية عنه إتاوات بلغت نحو ٢١٧ مليون دولار وفق تقدير السنة السابقة على سنة ١٩٥٥ ، وبلغ إنتاج البحرين فى البترول سنة ١٩٥٤ نحو ١١ مليون طن حصلت الإمارة من شركة الامتياز على إتاوات قدرها نحو من ٨ مليون

دولار إلى ١٠ مليون دولار – وهذا الرقم يعادل ٩٠٪ من ميزانية الإمارة . وبلغ ما استخرج من آبار قطر سنة ١٩٥٥ نحو ٥ر٥ مليون طن دفعت إتاوات عنه شركة الامتياز – وهى نفس شركة آبار بترول العراق – إتاوات تجاوزت ٢٥ مليون دولار ، وتستمر هذه الأرقام فى كميات البترول المستخرجة من الآبار وفى الإتاوات التى تدفع عنها فى صعودها البطىء حسب حاجة الأسواق ومصالح شركات الاحتكار وتوجيه الاستعمار ، كما قد تقف عند حد نشاطها المذكور انتظاراً لزيادة إنتاجها فى القريب العاجل .

ونرى صراع البترول فى استمرار زيادة تدفق الذهب الأسود من آبار المنطقة العربية ورجحان كفة المخزون منه فى الشرق الأوسط على سائر المخزون فى المناطق الرئيسية المتعددة فى العالم ، وأهمها : منطقة الشرق الأوسط (وأهمها دبار الأمة العربية) ومنطقة الولايات المتحددة الأمريكية ، ومنطقة «الكاريبى» وحقول فنزويلا ، وحقول باكو وتفليس ، وحقول رومانيا فى بلوتشى وماجاورها ، ومنقطة جنوب شرق آسيا .

وفى أهمية البترول للزراعة والصناعة والحرب وسلطانه على التجارة الدولية ماينبىء أيضا عن استمرار حدة الصراع فى

سبيله إذا لم ترسم له بعد سياسة تقوم على التعاطف والتعاون البترولى .

ومما يدل بصفة واضحة على اطراد تزايد أهمية الشرق الأوسط فى إدرار البترول وخاصة بترول الديار العربية فى المنطقة لأداة السلم والحرب الأرقام التالية لسنوات متعددة فى الإنتاج الكلى للبترول فى المنطقة : —

الإنتاج الكلى للشرق الأوسط بالأطنان

مع النسبة المئوية للإنتاج بمقارنته بالإنتاج العالمى

السنة	ملايين الأطنان	النسبة المئوية لإنتاج المنطقة بالنسبة للإنتاج العالمى
١٩٣٥	١١	٥ ٪
١٩٤٦	٣٣	٩ ٪
١٩٥٤	١٣٦	٢٠ ٪
١٩٥٥	١٦١	٢٢ ٪
١٩٥٦	١٧٢	٢١ ٪

وهكذا ينشب صراع عنيف متشعب على بترول العرب

النواحى : فهناك صراع بين الدول العظمى فى سبيل المروق إلى المنطقة والاستئثار ببترولها ، وصراع آخر بين الدول الغربية الصديقة هو سباق فى سبيل الحصول على نصيب الأسد فى هذا البترول ؛ وكفاح أيضا بين احتكارات البترول والحكومات الأجنبية التى تساعد هذه الاحتكارات ، والشعوب العربية التى يتدفق البترول من الآبار فى ديارها ، ليصبح خالصا لها يمكن أن تسخّره لصالحها ولخير الإنسانية على وتيرة تسخير مصباح علاء الدين فى الأساطير القديمة . ونصف فى الدراسة التالية أوجه هذا الصراع .

ونصيب الشرق الأوسط فى الإنتاج العالمى للبترول لايستهان به . وجملة الإنتاج فى المنطقة منذ بدئه بالنسبة للإنتاج العالمى ضخم ، واحتياطى البترول فى الشرق الأوسط وخاصة فى التربة العربية الشابة ، بالنسبة للاحتياطى العالمى ، فى ازدياد مستمر ؛ مع العلم بأن الاستهلاك العالمى فى البترول اليوم مرتفع بمقارنته بضعف استهلاكه فى صميم بلدان حقوله بالشرق الأوسط .

هذه الظواهر الواضحة الجلية مما يكشف عن حدة الصراع فى سبيل بترول الأمة العربية بين الاتحاد السوفييتى والعالم الغربى ، ثم الصراع بين شتى الدول الغربية للحصول على قسط وفير فى امتياز

البترول فى المنطقة مما يحض على تضافر الأمة العربية لاستخلاص بترولها لها دون منازع ، فهو القوة الأساسية لتحريرها سياسياً واقتصاديا ولانتشال بنيها من وهدة الفاقة والتأخر ، ومساعدتهم فى اللحاق بركب الحضارة العالمية ، وهو ينادى بضرورة تعاون البشرية فى جعل البترول أداة تعاون وسلام لا تناحر وخصام .

وفيما يلى نصيب الشرق الأوسط فى الإنتاج والرصيد والاستهلاك البترولى :

(ا) نصيب مختلف المناطق فى إنتاج البترول فى العالم سنة ١٩٥٨ بالنسبة للإنتاج العالمى :

أمريكا الشمالية	٤١ر٣٤ ٪
أمريكا الجنوبية	١٧ر٠٦ ٪
أوروبا	١٤ر٥٣ ٪
إفريقيا واستراليا	٠ر٤٩ ٪
الشرق الأوسط	٢٣ر٧٣ ٪
الشرق الأقصى	٢ر٨٥ ٪

(ب) أرقام جملة الإنتاج فى البترول منذ بدئه بالباريل (البراميل) ونسبته المئوية .

أمريكا الشمالية ٦٤,٥٩٢,٢٨٤,١٣١ برميل النسبة ٥٩,٢٣ ٪

أمريكا الجنوبية	١٤٫٦٨٠٫٣٧٣٫٧٠٩	برميل	النسبة	١٣٫٤٧ ٪
أوروبا بشطريها	١٣٫٦٤٩٫٦٩٢٫٨٢٠	«	«	١٢٫٥٢ ٪
إفريقيا	٢٩٨٫٥٤٧٫٥٩٤	«	«	٠٫٢٧ ٪
الشرق الأوسط	١٢٫٦٥٧٫٩٦٣٫٢٥٠	«	«	١١٫٦١ ٪
الشرق الأقصى	٣٫١٥٩٫٣٤٧٫٠٣٥	«	«	٢٫٨٩ ٪
إستراليا و نيوزيلانده	١١٢٫٤٥٧	«	«	٠٫٠١ ٪
العالم	١٠٩٫٠٣٩٫٣٦٤٫٩٩٦	«	«	١٠٠ ٪

(حـ) أرقام تزايد الاحتياطى العالمى فى البترول فى السنوات الأخيرة بالباريلات أى البراميل :

سنة ١٩٤٨	٧٣	بليون برميل
« ١٩٥٣	١٣٩	« «
« ١٩٥٧	٢٢٥	« «
« ١٩٥٨	٢٣٢	« «

(د) توزيع الاحتياطى العالمى بين مختلف المناطق لسنة ١٩٥٨ (مع ملاحظة أن احتياطى البترول للشرق الأوسط بالنسبة للاحتياطى العالمى سنة ١٩٥٥ لم يبلغ إلا نحو ٦٠ ٪ من الاحتياطى العالمى) :

١ — أمريكا الشمالية ١٥٫٦٣ ٪

٢ — أمريكا الجنوبية ٨ر٥٠ ٪

٣ — أوربا الغربية واستراليا ونيوزيلانده ٠ر٦٣ ٪

٤ — إفريقيا ١ر٢٩ ٪

٥ — الشرق الأوسط ٣٢ر٧٠ ٪

٦ — الشرق الأقصى ٣ر٦٣ ٪

(هـ) أرقام نمو الطلب العالمى على البترول فى السنوات الأخيرة مقدرة بالبراميل ومحتسبة يومياً :

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	بقية العالم	المجموع
١٩٤٨	٥ر٧٦٠ر٠٠٠	٣ر٥٤٥ر٣٠٠	٩ر٣٠٥ر٣٠٠
١٩٥٣	٧ر٦٣٠ر٠٠٠	٥ر٩٥١ر٥٠٠	١٣ر٥٨١ر٥٠٠
١٩٥٧	٨ر٧٩٧ر٠٠٠	٩ر٤١٠ر٠٠٠	١٨ر٢٠٧ر٠٠٠
١٩٥٨	٩ر٠٦٥ر٠٠٠	١٠ر١٥٥ر٠٠٠	١٩ر٢٢٠ر٠٠٠

(و) الاستهلاك العالمى فى البترول فى سنتى ١٩٥٣ و ١٩٥٨ مقارنا بالنسبة المئوية للاستهلاك العالمى (ويلاحظ ضعف الاستهلاك فى الشرق الأوسط بالنسبة للاستهلاك العالمى وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يلاحظ تقدم

ضئيل فى الاستهلاك ، والشعوب العربية تنشد المزيد فى هذا الاستهلاك لمجاراة التقدم العالمى وإتمام تحرر البلاد سياسيا واقتصاديا) :

المنطقة	سنة ١٩٥٣	سنة ١٩٥٨
امريكا الشمالية	٦١ر٥ ٪	٥٢ر٥ ٪
أمريكا الجنوبية	٦ر٢ ٪	٦ر٣ ٪
أوروبا	١٤ر٣ ٪	١٩ر١ ٪
الاتحاد السوفيتى	٧ر٨ ٪	١٠ر٤ ٪
إفريقيا	٢ر٦ ٪	٢ر٤ ٪
الشرق الأوسط	١ر٩ ٪	٢ر٤ ٪
الشرق الأقصى	٥ر٧ ٪	٦ر٩ ٪

وهكذا نرى فى هذا البترول وهجا ملتهبا قد يذكى شعلة الحضارة للأمة العربية ويساعدها فى استعادة ماضيها المجيد ، كما قد يشتعل إذا أسىء استعماله ـ نتيجة خطر الصراع فى سبيل الاستئثار به ـ نيران حرب ضروس ، سرعان ما تمتد فى العالم المحموم امتدادها فى الهشيم .

الحرب الباردة وبترول العرب

اشتدت الحرب الباردة فى سبيل بترول البلدان العربية ، منذ أواخر القرن الماضى فى إيالات الدولة العلية ، وكان الصراع حامى الوطيس بين الدبلوماسيتين الانكليزية والألمانية للاستئثار ببترول العراق ، ثم أدى اندحار ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى إلى استيلاء الاحتكار الانكليزى على بترول العراق ، وضم إليه الشركات الأمريكية والفرنسية والهولندية ، وكان مشروع خط حديد همبورج - برلين - بغداد فالخليج العربى ، صورة واضحة من هذا الصراع ، وعمل الكولونيل « لورانس » الانكليزى لصالح المخابرات البريطانية طوال مدة الحرب لإثارة أقاليم المنطقة ضد الدولة العلية ، التى كانت تحارب فى صف ألمانيا ضد انكلترا ودول الحلفاء ، كما عمل « فاسموس » الألمانى لصالح المخابرات الألمانية لتقوية التحالف الألمانى التركى ، وجعله يمتد إلى إيران وأفغانستان ؛ ليفصل طريق الهند عن خط الاتصال بالجزر البريطانية ، وينتزع أثمن جوهرة من التاج البريطانى ، ويضمن تحقيق

مشروعات ألمانيا الاقتصادية بانتصارها فى الحرب فى آسيا الصغرى والموصل . وبحث الحلفاء مصير الموصل أثناء معركة فردان فى فرنسا، ومحاولة الألمان اقتحام حصون فردان للوصول إلى باريس ، وقبلت انكلترا منح فرنسا هذه الولاية باتفاقات سيكز - بيكو سنة ١٩١٦ فى حالة كسب الحلفاء الحرب .

غير أن الوضع تغير بعد الحرب ، واكتفى بإعطاء فرنسا فى اتفاقات «سان ريمو» فى أبريل سنة ١٩٢٠ وبموافقة عصبة الأمم حصة بنك الدويتش الألمانى فى الشركة التركية للبترول ، وهى ٢٥٪ ، وأصبحت تتمثل فى الشركة الفرنسية للبترول سنة ١٩٢٤ ، وساهمت الدولة فيها . وظل التنقيب يسير بهمة فى المنطقة ، واكتشفت فى ذلك الوقت آبار غنية جديدة ، واستخدمت الولايات المتحدة مختلف وسائل الإغراء والضغط للاشتراك بنصيب فى بترول العراق ، وتحولت الشركة هناك إلى شركة البترول العراقية بامتياز يمتد إلى سنة ٢٠٠٠ ، موزعة أسهمها حسب الحصص الآتية :

شركة البترول الأنجلو إيرانية ٢٣٫٧٥٪

شركة البترول الأنجلوسكسونية (رويال دتش شيل) ٢٣٫٧٥٪

الشركة الفرنسية للبترول ٢٣٫٧٥٪ .

اتحاد الشرق الأوسط للبترول (الولايات المتحدة الأمريكية) ٢٣,٧٥٪.

جوليتكيان (وهو من أصل أرمنى وكان قد ساعد الاحتكار الانكليزى فى الحصول على امتياز بترول المنطقة) ٥٪

ومدت الشركة الأنابيب إلى ساحل الشام، كما تم الاتفاق بين الاحتكارات التى ساهمت فى الشركة المذكورة على تعاونها فى التنقيب عن البترول والحصول على امتيازه. وحددت منطقة التنقيب لكل من الباحثين عنه سنة ١٩٢٨ بخط معين سمى الخط الأحمر للاتفاق، واتفقت الشركات فيما بينها على منطقة نشاطها، وأخرجت من الدائرة الكويت ومصر، كما دخلت تركيا فى الدائرة، وتأسست فروع عدة للتنقيب عن البترول واستثماره فى العراق وغيره من الأمارات العربية، مما أدى إلى احتجاج الشركات الأمريكية التى ليست طرفا فى شركة البترول العراقية، واعتبرت نفسها فى حل من التقيد بالخط الأحمر، وسعت بنجاح فى الحصول على امتيازات بترولية فى الشرق الأوسط. وتعطل النشاط البترولى فى العراق أثناء الحرب العالمية الثانية، وتهددت الآبار بثورة رشيد عالى الكيلانى، ثم عادت الحياة إلى الآبار سنة ١٩٤٣ م — وتضاعف الإنتاج وامتدت أنابيب جديدة،

غير أن الموقف ما لبث أن تعقد بقيام إسرائيل وتعطيل خط الأنابيب إلى حيفا ، ووقف العرب بحق موقفا حازما فى عدم سماحهم لإسرائيل المعتدية فى أن تجنى الأرباح من أنابيب حيفا على حساب العرب وثروة بلادهم وعامل نهضتهم وتحريرهم السياسى والاقتصادى وهو البترول .

كما اشتد التنافس فى سبيل الحصول على امتيازات البترول فى العربية السعودية وسائر الأمارات العربية فى شبه الجزيرة ، ونجح الاحتكار الأمريكى فى الحصول على امتياز التنقيب عن البترول فى المنطقة قبيل الحرب العالمية الثانية ، وكان أول امتياز لاستثمار النفط العربى لصالح الرأسمالية الأمريكية سنة ١٩٣٣ ، فقد حصلت عليه شركة «ستاندارد أويل» بكاليفورنيا ، ثم عثر الخبراء الأمريكيون على البترول فى الدمام أمام البحرين سنة ١٩٣٦ . ووقع العاهل العربى اتفاقا فى أغسطس سنة ١٩٣٩ لمدة ٦٦ سنة ، يعطى بموجبه للشركة المذكورة امتيازا فى مساحة قدرها مليون كيلومترا مربعا ، ووزع احتكار « ستاندارد » المصروفات والأرباح هناك على مختلف شركاته أثناء الحرب العالمية الثانية . ثم اتخذ له اسم «شركة الزيت العربية الأمريكية» التى عرفت باسم « أرامكو » Aramco التى اتسعت أعمالها

فى المنطقة وقارب إنتاجها سنة ١٩٥٦ نحو ٤٨ مليون طن ، كما أنشأ محطة التكرير فى رأس تنورة ، ومد الأنابيب التى بلغ طولها أكثر من ١٨٠٠ كيلومترا بقطر ٧٥ سنتيمترا من رأس تنورة إلى صيدا بلبنان . ووصل الإنتاج لشركة « أرامكو » من أول تأسيسها حتى آخر سنة ١٩٥٧ إلى ٣ مليارات من البراميل ، وصارت العربية السعودية فى وقت ما ، الثانية ببلوغ هذا الرقم فى الشرق الأوسط ، والخامسة بين دول العالم وتسبقها فى مجموع الإنتاج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى وفنزويلا وإيران .

ويتدفق البترول من سائر الأمارات العربية بغزارة لصالح الاحتكارين الانكليزى والأمريكى ، وهناك الكويت فى شمال غرب الخليج العربى ، وهى منافسة قوية لبترول العربية السعودية ، ووقعت شركة انكليزية أمريكية سنة ١٩٣٤ عقد امتياز للبحث عن البترول واستثماره فى الإمارة ، وللشركة الانكليزية الإيرانية ضلع فى هذا الاستثمار وفى تدفق الذهب الأسود من الآبار هناك بغزارة ، وفاق المستخرج منه سنة ١٩٥٥ ما يستخرج من آبار العربية السعودية إذ بلغ ٥٥ مليون طن .

كما يسيطر الاحتكار الانكليزى بمعونة الأموال الأمريكية والخبراء من انكلترا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية على سائر آبار البترول الدسمة فى البحرين وقطر وعمان وشاطىء القراصنة بالخليج العربى ، ووصل ما استخراج من آبار البحرين سنة ١٩٥٤ إلى نحو ١١ مليون طن ، ومن آبار قطر سنة ١٩٥٥ نحو ٥ر٥ مليون طن . ويروى أن من الثورات التى نشبت بسبب البترول فى شبه الجزيرة العربية وفى قطر بالذات ثورة إتاوات البترول سنة ١٩٤٩ حينما رفض شيخ الامارة أن يقتسم دخل البترول مع بقية أفراد الأسرة الحاكمة ، وقامت بين المتنافسين معارك دامية أدت إلى تدخل المندوب السامى البريطانى وتنازل الشيخ فى ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ عن الحكم لنجله ، وهكذا خمدت الثورة .

وخلا الجو للحلفاء فترة عقب الثورة «البولشفية» فى روسيا وانشغال الشيوعية بتنظيم الدار على أسس جديدة فى روسيا القيصرية سنة ١٩١٧ ؛ للتسلط دون منازع على مناطق البترول فى العالم ، خصوصاً وقد هزمت امبراطوريات الوسط ، وعلى رأسها ألمانيا القيصرية بعد ذلك . وانتهت الحرب العالمية الأولى بخروجها من ميدان التنافس الاستعمارى والصراع على بترول

العراق ، وكذلك امتنع بترول روسيا عن العالم بسبب الثورة واضطراب الأحوال هناك ، ومقاطعة العالم البورجوازى للحكومة الحمراء ، ولمنتجات البترول فى ديارها الذى أممته الثورة ، وفقد بذلك الاحتكاران الانكليزى والفرنسى آلاف الملايين من الجنيهات الاسترلينية بسبب التأميم ، ولم تتح الفرص لروسيا الشيوعية فى الاشتراك فى بترول الشرق الأوسط ، كما سبق أن أجلى الاستعمار الغربى روسيا القيصرية عن إيران ، بما فى ذلك الطمع فى الحصول على امتياز البترول هناك . وكان يقف دائماً فى وجه محاولتها فرض حمايتها المقنعة على إيالات الرجل المريض أى الدولة العلية العثمانية ، ثم لم تتح فرصة انتصار روسيا الشيوعية فيما بعد على دول المحور وهى تحارب فى صف الدول المتحالفة وتعد فى طليعتها ، حصولها على امتيازات بترولية فى منطقة الشرق الأوسط وديار الأمة العربية ، وسارعت الدول المتحالفة المحتلة إيران ، فى الاتفاق على الجلاء عنها بمجرد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، وكانت الجيوش السوفييتية بالاشتراك مع القوات الأمريكية والانكليزية تحتل مملكة الشاه ؛ وذلك لكى لا تعطى الفرصة للشيوعية فى البقاء هناك ثم المروق إلى آبار بترول إيران فالعراق وغيرها من بلدان

المنطقة ، التى تعد أغنى أصقاع العالم فى البترول ، ويؤدى التسلط عليها إلى توجيه السياسة العالمية ، غير أن الاتحاد السوفييتى لم يفقد الأمل فى الحصول على نصيب فى امتياز البترول فى المنطقة حتى يمكنه أن يسد العجز فى البترول فى البلدان التى تدور فى فلكه ، والشديدة التعطش إلى هذا الذهب الأسود لنشاط صناعاتها .

ولا يمكن بهذه المناسبة أن نغفل آبار البترول فى إيران بمناسبة دراسة البترول العربى ، فهو متمم لها . وإيران بلد إسلامى وقد قاسى ويقاسى الأمرين من الاستعمار وتغلغل النفوذ الأجنبى .

وقد احتدم الصراع بين النفوذ الانكليزى والروسى والألمانى فى المنطقة فى مطلع القرن الحالى ، واهتمت الأميرالية البريطانية بالبترول لأسباب استعمارية وعسكرية ، وروجت لاستثمار البترول هناك لصالح الاحتكار الإنكليزى وشجعت شركة شل فى هذا الشأن ، ومدت الشركة الأنابيب وشيدت معامل التكرير فى عبدان ، ووصل الإنتاج سنة ١٩١٨ إلى نحو مليون طن وبلغ ٧ ملايين طن سنة ١٩٣١ ، ثم فسخت حكومة الشاه فى حزم عقد الامتياز سنة ١٩٣٣ نتيجة تعثر محادثاتها مع شركة الامتياز للحصول على قسط عادل فى إتاوات البترول استناداً إلى حق

سيادتها وولايتها العامة ، وترتب على هذا العمل تراجع الشركة وحصول الحكومة على المزيد فى الإتاوة ، ووقعت مع الشركة عقداً جديداً فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٣ لمدة ستين سنة ، ووصلت الإتاوة إلى ٢٠ ٪ من الأرباح بدلا من ١٦ ٪ ، وارتفع الإنتاج إلى ٨ ملايين طن سنة ١٩٣٦ ، وزاد تدفق البترول هناك ووصل إلى نحو ألف طن يومياً تتفجر من كل بئر ويبلغ عددها ٧٥ بئرا ، وطالبت الحكومة سنة ١٩٤٩ برفع الإتاوة إلى ٥٠ ٪ من الأرباح التى لم تتجاوز ٩ ملايين من الجنيهات ، وهذا لا يسد عجز ميزانية الدولة ، ووصلت حصيلة الآبار إلى ٣٠ مليون طن ،

وإزاء موقف العناد الذى وقفته الشركة مرة أخرى ؛ قررت حكومة مصدق فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥١ تأميم البترول بمحطة تكريره فى عبدان ، وصدر قانون التأميم فى أول مايو من نفس العام ، واشتد النزاع بين انكلترا وإيران ،

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وقفت فى صف مصدق فى بادىء الأمر كصورة من الصراع بين الديموقراطيات الغربية فى سبيل البترول ، ثم عادت فأبدت فتورا فى مساعدته ، وطرح النزاع على محكمة العدل الدولية التى قضت بعدم الاختصاص فى النزاع فى يونية سنة ١٩٥٢ ، وقالت فى حكمها : إن النزاع هو بين

شركة البترول والحكومة الإيرانية ، وإنه ليس بين حكومة الشاه والحكومة البريطانية نزاع حقيقى مباشر ، وليست الحكومة البريطانية طرفاً فى الدعوى، وليس لها شأن فى النزاع، وليس أمام المحكمة قانون تعالج به النزاع وهو لا يدخل فى اختصاصها . وترتب على الصراع فى سبيل البترول هناك الخوف من أن تتسع دائرة التأميم وتتعدى المنطقة إلى غيرها وتصل العدوى إلى بترول العرب ، ونشطت الدبلوماسية الغربية وطوحت بحكومة مصدق . وكان الشاه قد غادر بلاده وترك عرشه ، فأعادت الشاه إلى العرش وثبتت ملكه، ثم حل محل التأميم مع الاعتراف به احتكار دولى يحل محل الشركة الإنكليزية الإيرانية للبترول يتكون من ٤٠ ٪ من أموال الشركة المنحلة ويضاف إليها أموال خمس شركات أمريكية بحصة قدرها ٤٠ ٪ ، وحصة قدرها ١٤ ٪ لشركة رويال دتش، وحصة، قدرها ٦ ٪ لشركة البترول الفرنسية . وشرع الاحتكار الجديد فى بذل نشاطه لترويج بترول إيران فى الأسواق العالمية ، وعاد الإنتاج إلى سابق نشاطه وبلغ سنة ١٩٥٧ نحو ٣٢ مليون طن ، وزجت الدبلوماسية الغربية بمصالح الفرنسيين والانكليز والهولنديين والأمريكيين فى البترول المؤمم فى إيران ، لكى تتدخل دول هذه المصالح مستقبلا

هناك دفاعا عن مصالحها فى حالة تهديد تجارة بترولها مستقبلا .

ولا ننسى بهذه المناسبة أن نذكر نشاط استخراج البترول فى الإقليم المصرى والتنافس بين الاحتكارات الأجنبية فى سبيل العثور على آبار بترولية جديدة ، للاستعاضة بها عن الآبار التى هرمت وكاد ينضب معينها

وللجمهورية العربية المتحدة وزنها واعتبارها فى رعاية صالح العرب فى بترولهم .

ويحتاج الإقليم المصرى - والتصنيع اليوم فيه على أشده - إلى نحو من ثلاثة ملايين طن إلى خمسة ملايين طن من البترول سنويا ، وسيصل هذا الرقم قريباً إلى أكثر من خمسة ملايين طن نتيجة للتوسع فى الصناعات التحويلية والثقيلة ، ولا تنتج البلاد حالياً إلا نحو مليون ونصف مليون طن من البترول سنوياً ، وتستورد بقية حاجاتها من المعدن النفيس من الخارج

وتختلف الآراء فى تقدير المخزون من النفط فى جوف التربة المصرية لمعرفة مصير التنقيب عنه ، فالبعض متفائل ويصل تقديره إلى ٢٥٠ مليون طن ، وهذه الكمية تكفى لاستهلاك الإقليم لمدة ٥٠ سنة أو أكثر . وأنفقت إحدى شركات البترول الأجنبية فى البحث عنه فى الصحراء الغربية نحو ٣٠ مليون دولار كما سبق أن ذكرنا ، وكان همها الكسب العاجل فى التنقيب والإنتاج مع

الاستئثار بالزيت وحدها دون شريك ، والحيلولة دون وصول غيرها من منافساتها إليه وتحقيق أرباح عالية دون تكبد نفقات كبيرة ،

ويقول خبراء البترول العرب : إن التنقيب فى تربتنا لم يستنفد أغراضه بعد وإن الشركات تتعمد فى ألا تنشط فى عمليات التنقيب لأنها تريد الربح العاجل مع الجهد الضئيل ، وهى لا تبذل نشاطاً كبيراً فى هذا الصدد إذ يمكن الحصول على حاجة السوق الدولية من البترول من المناطق الغربية بشبه الجزيرة العربية بسهولة وبنفقات زهيدة نسبياً ، ومصلحتها التجارية الحالية لا تشجعها على المضى فى التنقيب وبذل تضحيات ونفقات جديدة .

وينشب اليوم صراع بين الاحتكارات الكبرى فى سبيل البترول العربى فى الجزائر وليبيا ، وقد تدفق البترول من الآبار المستكشفة حديثا هناك ، وتحاك المؤامرات الدبلوماسية فى سبيل الاستئثار بالبترول وخاصة فى الجزائر ، وتحتدم معركة الحرية فى الجزائر وتقف فرنسا موقف العناد ، فى وجه حق الشعب الجزائرى فى تقرير مصيره ، وتحرره من الاستعمار الفرنسى الغاشم ، وتعتبر فرنسا ـ وهى بلاد إعلان حقوق الإنسان ، لا على أساس الحق والعدل بل قسرا وظلما ـ أن الجزائر جزء من أراضيها ومقاطعاتها وهو ما يخالف الحقيقة جغرافيا وقوميا

وإنسانيا وسياسيا ، فالجزائر عربية صميمة شعارها تاريخ العرب الحافل ولغتها لغة الضاد ، وتعاليمها ودينها من كتاب الله الكريم ، ويكافح العرب فى سبيل انتزاع استقلالهم من المستعمر عنوة ويكبدون الجيوش الفرنسية الخسائر الجسيمة ، وتكابر الجمهورية الفرنسية التى زلزلت بانقلاب مايو سنة ١٩٥٨ الذى بدأ فى الجزائر على يد جنود المظلات الفرنسيين والمستعمرين هناك ؛ للاحتفاظ بالجزائر لتضمن للصناعة الفرنسية ولأداة الجمهورية الحربية حاجتها فى الذهب الأسود الذى تفتقر إليه فى تربتها . وتضطر إلى استيراده من الخارج ، وقد ذاقت حرمانها منه ـ يوم أغلقت قناة السويس ـ صابا وعلقما على أثر العدوان الثلاثى على الإقليم المصرى عقب تأميم القناة لصالح الشعب فى يولية سنة ١٩٥٦ ، وهبط نشاط صناعاتها وتعطلت مواصلاتها ، وكادت تشل حركتها الاقتصادية ، وهى تحاول أن تربط احتلال الجزائر ومصائر العرب باحتكار بترول العرب هناك لصالح الرأسمالية الفرنسية .

ويسعى الاحتكار الأمريكى للاستيلاء على بترول الجزائر لصالح رجال المال والأعمال والصناعة ، وكذلك الأداة الحربية للجمهورية الكبرى للعالم الجديد . وترى الدبلوماسية الأمريكية

أنه يمكن أن تتفاهم فى هذا الصدد مع عرب الجزائر ، وقد استقلت ديارهم وحققوا حرياتهم فى سهولة ويسر ،أما العرب فهم يكافحون ويبذلون أرواحهم رخيصة فى سبيل الوطن ، ويوم يتحرر هذا الوطن العزيز سيعملون فى سبيل المحافظة على كيانهم الاقتصادى وتوجيه بترولهم لرفع المستوى المادى والمعنوى للعرب .

وترى الولايات المتحدة أن فى بترول الجزائر تأمينا لها فى حالة تهديد بترول المناطق الأخرى ، التى لها احتكارات فيها ، وخاصة منطقة الشرق الأوسط حتى لا تفاجأ بحرمانها منه ، فهو مخزن احتياطى للبترول يقيها عواقب التأميم الذى سبق أن حصل فى المكسيك وأسبانيا ، وكاد يقع فى فنزويلا ، كما تم على يد مصدق فى إيران . ويشتد التنافس فى سبيل البترول بين الدول الأربع الكبرى وهى : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى وانكلترا وفرنسا من شاطىء الأطلنطى إلى ليبيا وما وراءها ، ويحاول الاتحاد السوفييتى أن يتقرب إلى الشعوب العربية هناك حتى ينفذ إلى بترول الجزائر وغيره من بترول العرب ، وهو يعرض مساعداته على اختلافها ؛ لإنجاح معارك التحرير ، ولتحقيق النهضة الصناعية ورفع المستوى المادى للعرب فى أسرع وقت ، وذلك علاوة

على نشاط دعايته فى العالم العربى لإغراء الطبقات العاملة هناك ، وتأمل الولايات المتحدة - بمالها من قوة بحرية وقواعد طيران وقواعد عسكرية مبعثرة فى أنحاء المنطقة وحولها ، وبما تحكم عليه من نشاط سياسى - أن تجعل من شمال أفريقيا كاليفورنيا جديدة للغرب بحقول بترولها الغنية وباستعداداتها فى سد حاجات الغرب من هذا الذهب الأسود فى السلم والحرب .

ولم يعد بترول الجزائر مجرد سراب أو أضغاث أحلام ، فقد انبثق فعلا من مناطق متعددة فى تربة الجزائر وصحرائها وامتدت كما سبق أن ذكرنا الأنابيب من قلب البيداء إلى الساحل الذى يعج بالنشاط والحركة ، وتعددت تصاريح التنقيب للشركات ؛ لتنشط فى الكشف عن الذهب الأسود ؛ ولتحرر فرنسا من وجوب الالتجاء إلى بترول أجنبى خارج حدود امبراطوريتها لتزويد محركات صناعاتها ، ووسائل نقلها ، بالغذاء الأساسى لدورانها . وأحكم الاستعمار الفرنسى قبضته على الغنيمة الدسمة ، وظهر البترول فى جيترنى وامتد إلى هدنه وسرسو فى منطقة شليف الجنوبية ، وظهر فى شمال خط عرض ٢٥ درجة فى الصحراء الجنوبية ، كما ظهر الغاز الطبيعى بغزارة فى منطقة برجه وجبل تاره وتيبارين ، وهو يبلغ أكثر من ٤٠٠ مليون

متراً مكعباً فى العام . واتضح وجود ما يقرب من نحو ١٥٠ مليون طن إلى ٣٠٠ مليون طن ، ويحتمل أن يصل إلى ٥٠٠ مليون طن فى المنطقة الشمالية فى حاسى مسعود ، ويضاف إلى ذلك نحو ١٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى المخزون يستخرج منه بالآلات التى تحول الغاز إلى سائل بترولى نحو ٢٥ مليون طن ، كما قدر احتياطى البترول المستكشف فى المنطقة الشرقية فى الجزائر فى العجلة والتيجونتورين على حدود ليبيا بنحو ٣٠ مليون طن ، وتنفق الشركات مليارات الفرنكات فى مواصلة البحث والتنقيب عن البترول فى الجزائر ، وخصص مبلغ ١٥ مليار فرنك لهذا الغرض سنة ١٩٥٧ ، وارتفع الرقم إلى ٣٢ مليار فرنك سنة ١٩٥٨ ، وذلك علاوة على ٤٢ مليار فرنك خصصت لأعداده ونقله

ومن أهم الشركات التى تبذل قصارى جهدها فى البحث عن البترول فى المنطقة شركة شيل رويال دتش ، ونشاطها يصل إلى ٦٥٪ من مجموع نشاط التنقيب هناك و ٣٥٪ للشركات الأخرى حسب بيانات سنة ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ، وهكذا يفسر احتياطى البترول فى المنطقة وكميات غازه الطبيعى مأساة الجزائر ، وكفاح التحرير هناك ، وموقف الاستعمار وتعنته فى استمرار سفك الدماء

معارضا فى حق تقرير الشعب الجزائرى لمصيره وتمسكه بميثاق الأمم المتحدة ، وبالإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، غير أن عزيمة عرب الجزائر فى تحقيق استقلالهم كاملا وفى طرد المستعمرين الفرنسيين الغاصبين، ستؤدى عاجلا إلى انحسار موجة التسلط الغاشم عن المنطقة ، وستعجل فى بناء الوطن العربى الجزائرى بفضل بترول تربته الذى سيصبح خالصا نقيا لأبنائه .

ولا يمكن بمناسبة دراسة البترول العربى إغفال أهمية بترول ليبيا ، وهو فى عنفوان شبابه أيضاً ، ابتداء من فزان المتاخمة اليوم لتونس ، وقد ضمت بعد الحرب العالمية الثانية إلى حدود المملكة الليبية ، وإلى جوار بترول فزان يحتوى جوف الأرض هناك على الغاز الطبيعى بغزارة ، وقد حصلت ثمانى شركات ، منها خمس أمريكية سنة ١٩٥٥ على امتياز الحفر والاستغلال فى طول البلاد وعرضها ، وعلى رأسها شركات تتبع شركة « أرامكو » الأمريكية العربية ، وهكذا ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع يدها على بترول ليبيا وباستبعاد فرنسا إلى حد ما من الميدان - وقد نحيت عن فزان التى كانت تدعى أنها ضمن محميتها السابقة وهى تونس حتى لا تشترك فى بترول فزان - موردا جديدا هاما فى البترول العربى ، وتدفق البترول

بغزارة من إحدى الآبار هناك وبلغ من ٢٥٫٠٠٠ برميل إلى ١٧٫٥٠٠ يوميا ، ومن آخر بلغ ١٥٫٠٠٠ برميل يوميا ، ومما يزيد فى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بليبيا وبترولها أنهـا سهلة التعامل مع الغرب ، له هناك قواعد استراتيجية هامة ، كما أصرت ليبيا فى يونية سنة ١٩٥٦ على ضرورة جلاء آخر عسكر الحراسة الفرنسيين عن فزان ، وقد كان لها ما أرادت ، وهكذا خلا الجو للجمهورية الكبرى للعالم الجديد فى المنطقة .



الصراع بين الدول الغربية في سبيل بترول الأمة العربية

لا يقتصر التنافس فى سبيل الاستئثار بالبترول بين الكتلتين الغربية والشرقية بل يحتدم التنافس أيضا بين انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الديموقراطية الغربية فى سبيل هذا البترول ، وتتصارع الاحتكارات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية والهولاندية ، وقد يتحالف بعضها ضد الآخر ، وقد تتنافر وتختلف ويشتد صراعها ، وتتنافس الإمبراطورية الاستعمارية العجوز – وهى بريطانيا – مع الجمهورية الكبرى للعالم الجديد التى تتزعم الغرب اليوم فى سبيل السيطرة على القسط الأوفى من بترول العالم ، ويرجع هذا التنافس إلى سنوات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية ، وكان النصيب الأكبر من بترول العالم خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، فى قبضة بريطانيا حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، ولكن كان بترول الولايات المتحدة فى عنفوانه وشبابه ، وكان كفيلا بسد حاجات الجمهورية الكبرى للعالم

الجديد ، وبالانتشار والرواج فى الأسواق الخارجية ، ليزيد فى دخل شركاتها ، وكان عاملا هاما فى كسب الحلفاء الحرب العالمية الأولى ، كما كان حاسما فى دحر قوات المحور وهزيمة النازية فى الحرب العالمية الثانية .

ولقد جاءت استغاثة «كليمانسو» رئيس الوزارة الفرنسية - أثناء الحرب العالمية الأولى ، ومحقق النصر للحلفاء بعناده - صريحة فى الدلالة على أهمية البترول للحرب حين وجه هذه الاستغاثة إلى الرئيس ولسن - كما سبق أن ذكرنا - ينبئه بخطر الموقف الحربى للحلفاء نتيجة نقص المخزون من البترول ، والخوف من عدم تعويض هذا النقص مما يعرض قواتهم المتحاربة فى الجبهة الغربية إلى الهزيمة وإلقاء السلاح ، وقد أعوزهم الوقود الأساسى للتموين وللطائرات ونقل الجنود والمدافع ومطاردة الغواصات وإحكام الحصار البحرى على إمبراطوريات الوسط ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هى المصدر الأساسى للبترول للحلفاء، كما كانت قد ألقت بثقلها وبمعداتها فى ميدان الحرب إلى صف الحلفاء ضد إمبراطوريات الوسط منذ شهور معدودات ، وكان مما لا يتفق مع المنطق والجهد الطويل الشاق الذى تكبده الحلفاء ، أن ينتهى الأمر بخسارتهم الحرب بسبب العجز فى البترول ،

فى حين أن البترول هذا يمكن أن يصبح فى متناولهم ، فمورده الأساسى فى تربة الجمهورية الكبرى للعالم الجديد . وحدث أن فوجىء الرئيس «كليمانسو» فى نهاية عام سنة ١٩١٧ بتقرير الغرفة النقابية للبترول فى فرنسا ، تقرر فيه ، ان ما تبقى من البترول المخزون لا يكفى حاجات الحلفاء أكثر من بضعة أسابيع حتى أول مارس سنة ١٩١٨ ، وأكد التقرير أن المخزون سينزل إلى رقم الصفر نتيجة إحجام الاحتكار الأمريكى للبترول عن إرسال البترول إلى فرنسا وطالب بضرورة تدخل الحكومة الأمريكية فى الأمر ، وكانت جيوش الحلفاء فى شمال فرنسا تحتاج إلى المزيد منه ؛ لمواجهة الهجوم الشامل الذى يعده المارشال «لودندورف» على جيوش الحلفاء لكسب الحرب بصفة حاسمة ، وكان على الجنرال «فوش» أن يعد العدة لعمل حاسم لإنهاء الحرب لصالح الحلفاء ، وربما تضيع الفرصة فى كسب الحلفاء الحرب بسبب شح البترول .

وسبب هذه الأزمة التى كادت تودى بقوات الحلفاء المتحاربة ، وهى تدل بجلاء على تحول الدفة فى الصناعات والحرب نحو البترول ، هو أن السفن التى كانت تنقل البترول عبر الإطلنطى إلى الشاطىء الأوروبى اتجهت نحو المحيط الباسيفيكى هروبا

من الغواصات التى كانت تفتك بها بلا رحمة، ولأن إنتاج البترول الأمريكى كان فى قبضة «استاندارد أويل»، وهو احتكار جبار يسيطر عليه «روكفلر» سيد البترول، وأول منشىء لاحتكاره فى العالم، ولم يهم «روكفلر» كسب الحلفاء الحرب بقدر اهتمامه بتوفير أكبر قسط من الربح، وهو مضمون فى الباسفيك حيث يمكن لناقلات البترول أن تمخر عبابه بانتظام، وهى تأمن الغواصات والطوربيدات، يضاف إلى ذلك أثر الجاسوسية الألمانية القوى فى احتكار «روكفلر» وعمله على كسبه لصف ألمانيا القيصرية مع عجز مستوردى البترول الفرنسيين عن كسب الاحتكار الأمريكى لصفهم، وفى هذا دلالة واضحة على خفايا الصراع فى سبيل البترول حتى بين شركات الغرب وفى عقر داره.

ويضاف إلى ذلك سباق الاحتكار الأمريكى فى سبيل الحصول على بترول العرب فى العراق بعد الحرب، ولا يهمه أن يكسب الحلفاء الحرب أو يخسروها. وهذه صورة واضحة أيضا من صور التنافس فى سبيل الاستئثار بهذا الذهب الأسود، هى أقرب إلى القصص منها إلى الحقيقه فكان قد تم اتفاق «سيكيز - بيكو» بين انكلترا وفرنسا بخصوص بترول العراق، واتفق البلدان وهما يحاربان فى جبهة

واحدة ضد ألمانيا القيصرية صاحبة المطامع فى آسيا الصغرى وبترول العراق على منح فرنسا منطقة بترولية فى العراق هى الموصل وما يحيط بها ، واستبعد الاتفاق « ستاندارد أويل » من الاشتراك فيه، مما أثار الاحتكار الأمريكى ، ودفع « بروكفلر » إلى رسم خطة أساسها : المصلحة التجارية ، ولا يهمه أن تكسب بلده الحرب أو تخسرها ، وخاصة أن التنافس كان على اشده بينه وبين الاحتكار الانكليزى « شيل دتش » ، وسار ملك البترول الأمريكى فى طريق المصلحة التجارية البحتة للضغط على الحلفاء بحرمانهم من البترول الأمريكى للعدول عن الاستئثار ببترول العراق دون الاحتكار الأمريكى ، كما أن « روكفلر » كان يعتقد أن ألمانيا إذا هزمت الحلفاء وخاصة انكلترا وفرنسا فى الحرب اضطرت الدولتان الاستعماريتان إلى التنازل عن أطماعهما فى بترول إيالات الدولة العلية العثمانية فى آسيا الصغرى والعراق ، وأصبح الميدان حرا للشركات بما فى ذلك الأمريكية التى تستطيع أن تتفاهم للوصول إلى الحصول على امتياز دسم لصالحها مع الأتراك والألمان ؛ لاستثمار بترول تركيا فى آسيا الصغرى والعراق ، وقيل إن الاحتكار الأمريكى كان يجاهر بميله إلى الألمان ، ولا عجب فى ذلك فهناك ملايين من

اصول ألمانية فى جمهورية العالم الجديد ، وكانوا يقومون بدعاية واسعة النطاق لصالح ألمانيا القيصرية ، ويؤكدون أن انتصار «غليوم» الثائر فى الحرب ضد الحلفاء لن يترتب عليه إضرار بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو أية محاولة لمهاجمتها ، ومن أسباب ذلك سنوات الحرب الطويلة التى أنهكت قوى عسكر الأمبراطورية الألمانية، وأكد أصحاب هذا الرأى الذى صادف هوى فى نفس «روكفلر» أن حكومة الأمبراطور فى حالة انتصارها ستترك الميدان حرا للشركات الألمانية والأمريكية ؛ لتبذل نشاطها فى استخراج البترول فى العراق، وستصبح الشركات الانكليزية والفرنسية عاجزة عن العمل فى نفس الميدان بعد اندحار الدولتين الديموقراطيتين الأوروبيتين وضياع محاولتهما الاستئثار وحدها بمناطق البترول هناك ، كما كان الاحتكار الأمريكى يعتقد أن سعيه فى سبيل العراق لن تنظر إليه ألمانيا القيصرية فى حالة انتصارها بحذر وضيق ، كما كانت تفعل مع انكلترا فى نفس سعيها ، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها لا تخفى وراء سعيها نفوذا عسكريا ودفاعا عن طريق مواصلاتها إلى الهند والشرق الأقصى ، ولا تحارب مشروع سكة حديد

« همبورج – برلين – بغداد »، الذى كانت تعتز به السياسة الاستعمارية الألمانية، فى تحقيق خطتها.

وتضمنت برقية « كليمانصو » التى أرسلها إلى « ولسن » فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٧ استغاثة فى صورة واضحة، دلت على خطورة انتهاء الحرب بخسارة الحلفاء المعارك نتيجة شح البترول، وجاء فى برقيته: « إنه فى هذه الساعات الحاسمات للحرب وسنة ١٩١٨ على وشك الانبثاق وهى تتطلب القيام بعمليات حربية رئيسية فى الجبهة الفرنسية، يتعين – والحالة هذه – ألا تتعرض الجيوش الفرنسية فى أية لحظة إلى شح البترول الضرورى لسيارات النقل والتموين، وللطائرات ومدفعية الميدان التى تجرها الجرارات وإن أى نقص فى البترول يسبب شلل جيوشنا المفاجىء، وقد يدفع بنا اضطرارا إلى صلح جبرى لاحيلة لنا فيه، لا يصح بحال أن يقبله الحلفاء ». ثم ختم الرئيس برقيته بعد أن بين بالأرقام هبوط المخزون فى البترول فى فرنسا بما يأتى: « إذا أراد الحلفاء ألا يخسروا الحرب فيتعين عليهم فى هذه الحالة أن يعاونوا فرنسا المحاربة فى الساعات الحاسمة للصراع الجرمانى بمدها بحاجتها من البترول الضرورى للحرب، وهو ألزم من من الدم فى معارك الغد ». أى أن « كل قطرة منه تضارع قطرة من الدم ».

وتضاعفت أهمية البترول للحروب اليوم وصارت حاجة الجيوش إليها أكثر منها فى أى زمن مضى ، وظهر هذا بجلاء فى الحرب العالمية الثانية ، وقد ابتلعت هذه الحرب الضروس مئات الملايين من أطنان البترول مما زاد فى تلهف الدول العظمى فى الحصول على امتياز النفط ، وتخزين الملايين من أطنانه وضمان الوفير من موارده باستمرار ؛ لمجابهة احتمالات الحرب ولبقاء آلات صناعاتها ووسائل تموينها ومحركات طائراتها وسفنها وغواصاتها فى حركة وصخب ، وكان طيران الحلفاء يستهلك فى الشهور الستة الأخيرة لسنة ١٩١٨ نحو ٥٠٠ طن من البترول يوميا ، وارتفع الاستهلاك فى الحرب العالمية الثانية ، فكانت الغارة الواحدة للدول المتحالفة على ألمانيا وقوامها مئات الطائرات تخرج يومياً لتدمر الأهداف العسكرية الصناعية فى سنة ١٩٤٤ تنفق فيها أكثر من ٦٠٠٠ طن من البترول ، وأرسلت الولايات المتحدة من أول يناير سنة ١٩١٨ إلى أول أكتوبر سنة ١٩١٨ إلى أوربا كميات من البترول قدرها ٤٫٢٠٠٫٠٠٠ طن لأغراض الصناعة والحرب ، وارتفعت الكميات فى الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير واستنفدت الجيوش المتحالفة فى هذه الحرب ١١ مليار لتر من البنزين وحده ، واستنفد

الأسطول الأمريكي الخامس فى عملياته ضد اليابان ٢٫٣٨٠٫٠٠٠ طن من المازوت فى شهرى يونيه ويولية سنة ١٩٤٤ ، وكانت مصانع تكرير البترول فى الولايات المتحدة الأمريكية تمد حاجات الاستهلاك والحرب خاصة يومياً بمقدار من البنزين بلغ نحو ١٣٢٫٣٠٠٫٠٠٠ لتر ، وهذا ما أدى إلى نضوب معين بعض الآبار الأمريكية ، وإلى نقص المخزون من الذهب الأسود فى تربة الجمهورية الكبرى للعالم الجديد ، مما أدى إلى اتجاهها نحو الشرق الأوسط وإلى الصراع فى سبيل بترول العرب ، خصوصاً إذا وضعنا فى الاعتبار أن بترول الولايات المتحدة الأمريكية ، كان أيضاً العامل الأساسى فى تمهيد عمليات نزول الجيوش المتحالفة فى سواحل أفريقيا وإيطاليا وفرنسا لغزو أوروبا وطرد الجيوش الغازية وفى مساعدة الجيوش السوفييتية بعد غزو قوات هتلر للأراضى الواسعة فى الاتحاد السوفييتى واحتلالها أوكرانيا الغنية بالقمح وروسيا البيضاء ونزولها نحو القوقاز وجثومها أمام موسكو على بعد بضعة كيلو مترات منها ، وكان من المستطاع رؤيتها بالعين المجردة فى القيام بعمليات الهجوم والكر لإجلاء جحافل النازية عن أرض الوطن ، وبلغ ما أرسلته الولايات المتحدة الأمريكية إلى روسيا السوفييتية ــ مع العلم أن

هذه تنتج البترول بوفرة ، غير أن عمليات تكريره كانت دون الكفاية وهو أقل فى نوعه و تفاوته من البترول الأمريكى - من ٢٢ يونية سنة ١٩٤١ إلى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ نحو ١٦٫٥٣٠٫٠٠٠ طن منها نحو ٢٫١١٤٫٩٠٠ طن من البترول النقى المخصص لأغراض الطيران .

ورأينا دول الغرب فى صراعها فى سبيل كسب الحرب ضد دول المحور فى حرب الحياة والموت تحكم الحصار عليها لتمنع عنها ما يساعدها فى كسب الحرب من مواد أولية ومعدات حربية ووقود وفى مقدمته البترول ، وقد خزنت قبيل إشعال نيران الحرب دول المحور وفى مقدمتها ألمانيا ملايين الأطنان من المعدن النفيس ، وتوفر لدى ألمانيا نحو ١٦ مليون طن ، واستعدت لسنوات الحرمان ، وأنشأت ألمانيا النازية المصانع فى ديارها لاستخراج البترول صناعياً بواسطة عمليات كيماوية من فحم ؛ حوض « الروهر » وغيره ، ووصلت قوة مجموعة مصانعها إلى ٨ ملايين طن سنويا وبلغ إنتاجها فعلا سنة ١٩٤٤ نحو ٦٫٨٥٦٫٠٠٠ طن من البترول الطبيعى والصناعى ، ويقارب الصناعى نحو ٦ مليون طن يستنبط فى ٣٢ مصنعاً ، وحقق هذا الإنتاج الكثير من أغراضها العسكرية ، غير أنها كانت فى خوف

دائم من نقص إنتاج بترولها ، وكان إحكام الحصار عليها وضرب الطيران للدول المتحالفة خزانات بترولهـا ومصانع البترول الصناعى يضاعف فى هذا الخوف ويجعلها تنفق البترول بحرص شديد مما أضاع عليها فرص كسب معركتى : ستالينجراد والعلمين وغيرهما ، وكان على ألمانيا أن تنفق البترول يبذخ وفى جبهات متعددة ، وأن تساعد سائر الدول من حلفائها وفى مقدمتها إيطاليا إذا شاءت كسب الحرب .

وأدركت الولايات المتحدة الأهمية القصوى للبترول مستقبلا لسنوات طويلة حتى يحل استخدام الذرة تجاريا وعسكريا و بصفة حاسمة محل هذا المعدن النفيس ، وقد أنفقت الجمهورية الكبرى للعالم الجديد الغزير من هذا الذهب الأسود فى أغراض الصناعات والحرب ، كما بينا فى مواقف عدة ، واعتزمت بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها أن تشارك انكلترا فى بترول العالم ، وكانت تتحكم فى اكثر من ٥٠٪ من موارده المعروفة ، وبدأ التنافس المرير بين الشقيقتين الانجلوسكسونيتين فى الشرق الأقصى وإيران والعـراق وفنزويلا والمكسيك ، واشتدت الحرب الباردة بينهما ، نتيجة تأميم البترول الروسى الذى ذهب ضحيته رأس مال ضخم بلا مقابل او تعويض قدر بنحو ١٧١

مليون روبل ذهبا ضاع على الاحتكار الانكليزى و ٧٠ مليون روبل ضاع على الاحتكار الفرنسي ، و ٤٢ مليون روبل ذهبا ضاع على الاحتكار البلجيكى ، أو بعبارة أخرى ضاعت ملايين الروبيلات هذه على الرأسمالية الغربية ، واتخذت الحكومة الأمريكية قرارا حاسما بضرورة تأييد بعثاتها السياسية فى الخارج للمواطنين الأمريكيين وسائر الهيئات الأمريكية ، التى تنقب عن البترول ، وتعمل على حصول امتيازات باستخراجه ، وكان همها الحصول على امتيازات بترولية واسعة النطاق فى المكسيك وفنزويلا وكولومبيا والموصل . وكانت الجمهورية الكبرى تنتج حتى آخر سنة ١٨٧٤ أكثر من ٩٠ ٪ من البترول العالمى ، ونزلت نسبة إنتاجها بمقارنته بالإنتاج العالمى سنة ١٨٩٠ إلى ٦٠ ٪ نظرا للعثور على آبار بترول جديدة فى شتى مناطق العالم ، وهبط إنتاجها إلى ٤١ ٪ سنة ١٩٠١ ، ثم عاد إلى الارتفاع إلى ٦٤ ٪ سنة ١٩١٠ ، ثم ارتفع أثناء الحرب العالمية الأولى إلى ٧٢ ٪ من مجموع الإنتاج العالمى ، ثم أخذ فى الهبوط فوصل إلى ٦٧٫٣ ٪ سنة ١٩٤٢ ، ونزل إلى ٤٦٫٢١ ٪ سنة ١٩٥٤ ، كما أن نسبة المخزون فى جوف تربتها ، بالنسبة إلى المخزون العالمى أخذ فى الهبوط المستمر ، وبلغ

سنة ١٩٥٥ نحو ١٩٫٤٦ ٪ بينما أن نسبته فى الشرق الأوسط وجله فى تربة الامة العربية ، كما سبق أن بينا ، بلغ فى نفس السنة ٦٠٫٤٢ ٪ ، وهو اليوم نحو ٧٠ ٪ من الرصيد العالمى ، وبينما أن البئر للبترول فى الولايات المتحدة الأمريكية وقد شاخت تنتج نحو ١٫٩ طن يوميا ، كما سبق أن بينا ، والنهاية العظمى لما فى فلوريدا نحو ١٦٫٢ طنا يوميا ، تدر البئر الواحدة فى الشرق الأوسط وهى فى عنفوان شبابها نحو ٧٠٠ طن يوميا أو أكثر وزاد نضوب معين بترول الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب العالمية الثانية ، فقد اعتمدت قوى الحلفاء المتحاربة اعتمادا يكاد يكون تاما على بترول الجمهورية الكبرى للعالم الجديد ، كما سبق أن شرحنا فى مواقف عدة . ووصل ما استهلك فى بعض الغارات العنيفة على مدن ألمانيا الكبرى ومناطقها الصناعية بآلاف الطائرات وقاذفات القنابل فى ليلة واحدة إلى نحو ٢٥٫٠٠٠ طن من البترول وهو من صميم المعدن النفيس للجمهورية الكبرى للعالم الجديد ، وأمدت معامل تكريرها وحدها قوات الدول المتحالفة المقاتلة فى سنة ١٩٤٥ بنحو ١٣٢ مليون طن من البترول ، واستخرج من آبارها وسائر آبار العالم قاطبة فى المدة من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٥ نحو مليار طن من البترول ونصيب تربة الولايات المتحدة الامريكية ٩٠ ٪ وهو

ما يعادل خمس ما استخرج في العالم منذ سنة ١٨٥٩ .

وكان التنافس بين الدول الغربية فى أوائل القرن الحالى يهدأ ؛ لتتحد الاحتكارات فى استغلال آبار روسيا ورومانيا ومصر وأمريكا الجنوبية والوسطى ، ثم يعود التنافس على أشده بينهما ، غير أن انكلترا وكانت لا تبسط نفوذها - فى أوائل القرن الماضى حينما بدت أهمية البترول - على أكثر من ٢ ٪ من منابع البترول فى العالم ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية ، وصل نفوذها إلى ٧٥ ٪ فيما عدا آبار الجمهورية الكبرى ، حين إمضاء معاهدة « فرساى » ثم نزلت النسبة إلى ٥٠ ٪ قبيل الحرب العالمية الثانية ، وبلغت نسبة ما تحت رقابة الاحتكارات المختلفة حتى سنة ١٩٣٨ من بترول العالم ما يأتى :

فيما يختص بالفريق الأمريكى - ولا يدخل فيه بترول التربة الأمريكية - هو ٢٣٫٨ ٪ .

وفيما يختص بالفريق الانكليزى والهولندى ٣٨٫١ ٪ .

وفيما يختص بالاتحاد السوفييتى ٢٧٫٥ ٪

وبسائر الدول الأخرى مجتمعة ١٠٫٦ ٪ .

غير أن الوضع تغير سنة ١٩٤٥ بعد مروق الولايات المتحدة إلى بترول العرب ، وانتزاعها النفوذ من كثير من المناطق التى كانت تتبع نفوذ الاحتكار الانكليزى فى الشرق الأوسط والعالم

الجديد ، وصار نصيب شركات الاحتكار للولايات المتحدة الأمريكية ٤٠٫١٪ ، وفريق انكلترا ـ هولاندة ٣٩٫٩٪ ، وروسيا السوفييتية ١٣٪ ، وبقية دول العالم ١٣٪ ، وسيطر على عامل المنافسة فى الشرق الأوسط وغيره من مناطق العالم اكتشاف منابع جديدة فى النفط وميوعة الميدان وعدم استقراره ، وكانت الحكومات تختفى وراء الشركات تارة وتظهر تارة أخرى ؛ لتزيد فى حدة الحرب الباردة فى سبيل البترول ، وكلما خشيت الاحتكارات تهديدات تأميم البترول سارعت فى الحصول على مناطق جديدة للبحث والتنقيب عنه ، ولجأت إلى حكوماتها لاتباع سياسة الإغراء تارة والضغط أخرى ، وعدلت عن أمريكا اللاتينية لتتجه إلى العربية السعودية والجزائر ، وحاولت أن تظهر بمظهر العدالة فى علاقاتها بعمالها وبالجمهور ، كما رأينا مثلا فى مبادرة شركة « أرامكو » فى مايو سنة ١٩٥٤ إلى زيادة أجور العمال إلى ٢٠٪ ، والفنيين إلى ١٢٪ بدون أن ترفع سعر البترول ؛ استجابة إلى مطالب ذوى الشأن هناك ، وهى بلا شك الرابحة دائماً ، وقد زاد ما استخرجته فى السنوات الأخيرة عن ٤٠ مليون طن فى العام ودفعت إتاوة سنوية بلغت ١٩٠ مليون دولار .

غير أن هذا التنافس بين الاحتكارين الانكليزى والأمريكى

فى هذه المنطقة وغيرها لم يمنعهما من التهاون هناك ؛ لتحديد مناطق النفوذ بينهما وللوقوف جبهة متراصة فى وجه أطماع الاتحاد السوفييتى فى ثروة الشرق الأوسط البترولية ، وقد أحاطت الدول الغربية ـ وهى البلدان الديموقراطية المتحالفة فى الحرب العالمية الثانية ـ حدود الأمة العربية فى قلب الشرق الأوسط بنطاق من الرقابة من البحر الأسود إلى آبار البترول السوفييتية ، فالحدود الإيرانية بحلفى البلقان و بغداد فالاتفاقات الثنائية فيما بعد من تركيا واليونان إلى العراق وإيران وباكستان ، كما دعمت قواعدها العسكرية فى ليبيا وقبرص والأردن والظهران وغيرها وأنشأت هناك قواعد الطيران ، كما اتفقت انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية على عقد هدنة بترولية فى أرض الأمة العربية وتوزيع مناطق النفوذ بينهما عقب الحرب العالمية الثانية ، غير أن هذه الهدنة سرعان ما انقضت وعاد التنافس إلى سابق شدته .

ورغم هذا الصراع بين الشقيقتين الأنجلوسكسونيتين ومن يتبعهما من الدول الغربية وغيرها من الديموقراطيات الأوروبية مثل فرنسا وإيطاليا ، فى سبيل الاستئثار بحقول البترول العربية فقد يقوم تعاون بين حين وآخر بينهما صراحة أوضمناً ، ونرى ذلك فى اتفاقهما على كميات تزويد الصناعات فى غرب أوروبا

بواسطة بترول الشرق الأوسط ، وتحصل هذه الصناعات على ٨٠٪ من حاجاتها البترولية منه ، ويمر عبر قناة السويس مالا يستهان به منه ، وهو تحت رحمة الدبلوماسية الأنجلوسكسونية ، ويتعين أن تتعاون فى هذا الصدد لانتظام مد هذه الصناعات بحاجاتها فى الوقود ، كما قد تشل الصناعات والمواصلات فى غرب أوروبا بفعل احتمال إلقاء قنبلة ذرية فى حالة نشوب حرب عامة ، وتعطل هذه القنبلة التى قد تلقى فوق قناة السويس استخدام هذه القناة طويلا ، وبذا تشل الأداتين الصناعية والحربية للغرب فى اوروبا ، مما يتعين معه أن تتدبر الشقيقتان الأنجلوسكسونيتان فى أمر توفير البترول ونقله لحليفاتهما .

وتشجر خلافات مريرة بين الاحتكارين الأمريكى والانكليزى من حين لآخر فى سبيل البترول العربى ، وبسبب التنافس فى بعض مناطق التصريح بالتنقيب عن البترول ؛ وبسبب سيطرة إحدى الدولتين على منطقة معينة ، كما نرى فى إنشاء الإنكليز محطة لتكرير البترول فى عدن وتقوية مراكزهم عند مدخل البحر الأحمر بعد فقدهم السيطرة على القناة ، ولا تطمئن شركة « أرامكو » إلى وجود قوات بريطانية وفيرة العدد قوية العتاد ترابط فى عدن بعد أن جلى البريطانيون عن القناة

والقاعدة العسكرية التى كانوا يحتلونها فى المنطقة باتفاق الجلاء بين جمهورية مصر والحكومة البريطانية سنة ١٩٥٤ ، خصوصا وقد سبق أن انتزع الاحتكار الأمريكى من الانكليز امتيازات الشركات الإنكليزية فى العربية السعودية ، كما لا تنظر الاحتكارات الأمريكية إلى عمليات تنقيب الانكليز عن البترول فى المنطقة بارتياح ، ويدعى البعض أن التنقيب قد أسفر عن النجاح ، وينتقل بين القبائل العربية فى لباس البدو نفر ممن لا تعرف جنسيتهم بالضبط ، وهم يعملون على استمالة مشايخ القبائل لفريق دون آخر ، وحوادث البوريمى خير دليل على احتدام التنافس فى سبيل البترول العربى بين دول الغرب ، ومنطقة البوريمى تبشر بمستقبل باهر فى البترول ، وإذا ثبت أنها ضمن أملاك السعودية العربية ـ وهذا على عكس هوى السياسة الانكليزية ، والأمر موضع نزاع تثيره انكلترا وتريد اعتبار الواحة ضمن المنطقة الخاضعة لحمايتها ـ ضمنت شركة أرامكو الأمريكية الامتياز لها دون اشتراك الاحتكار الانكليزى فى البترول هناك ، أما إذا ثبت أنها ضمن أراضى سلطنة عدن ـ وهى محمية بريطانية ـ أصبحت الواحة فى نطاق الاحتكار الانكليزى .

وتزعم الدبلوماسية البريطانية أن المنافسين للاحتكار الانجليزى على استعداد لمنح شيخ المنطقة ثلاثين مليونا من الجنيهات الاسترلينية، للحصول على الامتياز خالصا للاحتكار الأمريكى، ويشجر النزاع بين الحين والحين بين ذوى النفوذ من أنصار الفريقين فى مناطق البترول العربية على نسق النزاع على أرض الشاكو فى أمريكا اللاتينية، بين بوليفيا والباراجواى.

كما ان محاولات إقامة بعض اتحادات إقليمية فى الشرق الأوسط - بمساعدة دول الغرب وبمباركتها لها - ليست إلا صورة من صور الحرب الباردة فى سبيل البترول، كما اتضح ذلك فى مشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب، الذى قضى نحبه بلا رجعة، تبعا ليقظة العرب وعقدهم العزم على ألا يدخل الاستعمار فى ديارهم ويفرق بين صفوفهم، وكان لهذا المشروع بعض الصدى إلى أن تحققت الوحدة بين إقليمى سوريا ومصر فى فبراير سنة ١٩٥٨ وتكونت الجمهورية العربية المتحدة، وكان من أغراض المشروع تسخير موارد دولة موحدة من العراق وسوريا والأردن لتكون جبهة قوامها عشرة ملايين من العرب لصالح بريطانيا والاحتكار البترولى الإنجليزى؛ للوقوف فى وجه النفوذ الأمريكى ولإحباط التغلغل السوفييتي فى المنطقة

ايضا وللابقاء على مجد الإمبراطورية البريطانية الذى أخذ يتقلص.

ويتكرر الوضع فى إطار آخر - تأييداً للاستعمار الغربى وبنوع خاص الأمريكى - بنظرية الفراغ لأيزنهاور التى نادى بها الرئيس الأمريكى سنة ١٩٥٧ بعد انهيار النفوذين الانكليزى والفرنسى فى الشرق الأوسط وديار الأمة العربية ، باعتدائهما (أى انكلترا وفرنسا) بالاشتراك مع صنيعتهما اسرائيل فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ على منطقة قناة السويس وسيناء لسخطهما على تأميم القناة لصالح الشعب ، وزعماً منهما جوراً أن حرية الملاحة فى القناة قد تهددت بالتأميم ، وواقع الأمر أنهما كانا يخبطان خبط عشواء، وقد عميت بصائرهما لفقدان الاستعمار الاقتصادى الأنجلو فرنسى مورداً هاما للاستغلال ، والنفوذ بالتأميم . ونظرية أيزنهاور تنادى بمبادرة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة الحكومة العربية التى تطالب بإنقاذها من الثورة أو الهجوم الشيوعى أو الفوضى التى تؤدى إلى انتشار الشيوعية وحمايتها ضد النفوذ الشيوعى، ويصل تدخل الجمهورية الديموقراطية إلى إيفاد أسطولها وجنودها والنزول فى أراضيها إلى أن تنتهى الاضطرابات ويعود الاستقرار . كما تقدم الولايات المتحدة الأمريكية شتى المساعدات المالية والفنية فى سبيل رفع مستوى

الشعوب العربية فى المنطقة ، لاتقاء تغلغل الشيوعية هناك ، وقد نزلت قوات الأسطول الأمريكى فى بيروت فى صيف سنة ١٩٥٨ بناء على طلب حكومة لبنان ؛ تنفيذاً لنظرية وعروض أيزنهاور لإنقاذ البلاد – فى زعم الفريقين – الداعى ومابى النداء – من خطر الفوضى والشيوعية .

وأخيراً يلاحظ فى المناورات الدبلوماسية والمنافسات الاقتصادية التى تنشب بين دول الغرب بشأن بترول العرب فى العراق والعربية السعودية والبوريمى والجزائر وليبيا وغيرها من مناطق لأمة العربية – وخصوصا بين الشقيقتين الأنجلوسكسونيتين – أن ميزان قوى الولايات المتحدة الأمريكية يرجح على الكفة الأخرى من الميزان بمواردها الحربية ونفوذها واستعدادها الفنى وانتشار احتكاراتها ، وما لها من امتيازات للتنقيب عن البترول واستخراجه هناك ، وتحاول انكلترا أن تبقى على نفوذها السابق كدولة عظمى متسلطة فى الشرق الأوسط ، غير أن الواقع وما فى إطاره من تطور يجعل محاولاتها صعبة التحقيق ، فقد تحولت الإمبراطورية إلى مجموعة شعوب تعيش على قدم المساواة ، وقد استقلت شتى شعوبها السمراء والبيضاء فى رابطة معنوية هى «الكومنولث» للتفاهم فى ظل هذه

الرابطة على علاج مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديدة متضامنة ، ولم يعد في إمكانها أن تقف ، وقد تفتتت قواها في وجه القوتين الجبارتين المتنازعتين اليوم أو الماردين اللذين يستطيعان وحدهما الاضطلاع بأعباء الحروب الحديثة ويقاسيان ضخامة تضحياتها ، وهما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يعد أسطول بريطانيا وعملتها الاسترلينية وبنوكها وسوقها في لندن ومصانعها كل عناصر القوة - وهذه هي الأولى في العالم والمتحكمة في النشاط الإنساني - ونزفت الجزر البريطانية في الحربين العالميتين ثرواتها وكنوزها ، وما ادخرته بالتأمين والشحن البحري ، وما جمعته من توظيف الأموال فيما وراء البحار ، ومن شراء المواد الأولية رخيصة لإعادة بيعها - بعد تحويلها في مصانع «لانكشير» وغيرها - مرتفعة السعر ، وهي تعمل جاهدة للتحكم في موارد البترول وأسواقه في العالم لتضمن استمرار نفوذها في ميدان السياسة والصناعة والتجارة في العالم ، غير أنها تصطدم بالصعوبات الجسام التي تعترض طريقها كدولة لم تعد تستطيع أن تجارى القوتين الجبارتين المذكورتين ، وأصبح كاهلها ينوء بأعباء حرب اقتصادية ودبلوماسية ضد شقيقتها الكبرى الأنجلوسكسونية ، وهذا ما يدفعها بين حين وآخر ، إلى رسم سياستها بما يتفق وسياسة هذه الشقيقة ومصالحها .

الجمهورية العربية المتحدة وبترول العرب

إن الجمهورية العربية المتحدة - بما تشعه من فكر وثقافة منذ قرون من القاهرة ودمشق ، وبما تؤديه من خدمات للأمة العربية ، وبما تبذله من جهود موفقة فى سبيل جمع شمل العرب وتوحيد كلمتهم وتحقيق وحدتهم - تعد بلا شك رائد الأمة العربية ، وهكذا ترسم الطريق القويم لرعاية صالح العرب الاقتصادى وإنقاذ بترولهم من براثن الاستعمار وصبغه بالصبغة العربية وجعله خالصا للعرب يعمل على رفع مستواهم المعنوى والمادى ، وتحقيق برامج التصنيع فى ديارهم وزيادة مواردهم وتعمير قفارهم ، ورجحان كفتهم فى الميزان الدولى ، وقد قبضوا بيد حازمة على مصباح علاء الدين الذى يجيب مطالبهم فى السلم ويذود عن حياضهم فى الحرب .

والجمهورية العربية المتحدة ، تقدم كل يوم الدليل المادى الملموس على عزيمتها التى لا تفل فى تحقيق وحدة العرب ، وفى الدفاع عن مصالحهم السياسية والاقتصادية ، وفى إقامة سياج

عربى صميم يقى ثرواتهم ، وفى مقدمتها البترول من غوائل الاستعمار . وثورة يولية سنة ١٩٥٢ التى اندلعت تحرق الماضى البالى القديم ، وتبنى مجتمعا متحررا للعرب ؛ ولتقضى على الاستعمار والإقطاع والنفوذ الأجنبى الذى ينهش فى خيرات الأمة العربية ، كانت النبراس الذى أضاء السبيل لقيام الجمهورية العربية المتحدة ، كمقدمة لوحدة العرب باستفتاء فبراير سنة ١٩٥٨ ، والمثل الذى يحتذى لإقامة اتحاد الدول العربية من الجمهورية الفتية ، والمملكة اليمنية المتوكلية بميثاق مارس سنة ١٩٥٨ ، والصحيفة النقية التى تسجل بفخار الفعال الوطنية السامية ، فى سبيل صالح العرب ، وتصبح كالمرآة الصافية تنعكس أضواؤها لترشد مختلف الشعوب العربية والإسلامية والشرقية إلى طريق التحرر ، وتحطيم سلاسل الاستعمار ، والسير بهمة للحاق بركب الحضارة العالمى . وقد كانت قدوة لحركة التحرير فى الجزائر ابتداء من سنة ١٩٥٤ ، وكان لها وزنها فى المبادرة بإعلان استقلال تونس والمغرب (مراكش) ، وكانت نموذجا واضحاً لثورة العراق فى يولية سنة ١٩٥٨ ، ثم للوثبة الوطنية فى لبنان ولانقلاب السودان والباكستان وتركيا أخيراً .

والجمهورية العربية المتحدة تهتم كذلك - فى سبيل دعم

بنيان الوطن العربى - ببترول العرب ، وهى تعمل بما تسنه من قوانين عربية صميمة ؛ لجعل بترولها فى ديارها خالصا لبنيها فى سبيل تحرير البترول العربى ، وإن ما تنتجه الجمهورية العربية المتحدة من بترول ضئيل، بمقارنته بما يستخرج من تربة الكويت أو العربية السعودية ، فهو لا يصل إلى مليونى طن سنويا كما سبق أن ذكرنا . وبالكشف عن آبار جديدة يستعاض بها عما هرم من آبار فى التربة المصرية وهى تستغل منذ مطلع القرن، لن يصل الرقم مع التفاؤل إلى أكثر من ٣ مليون طن سنويا وفى رأى البعض قد يصل الى ٥ ملايين طن ، فإن ما تفعله كثير فى دعم استقلال العرب السياسى بتحقيق استقلالهم فى حقول البترول.

وإلى جانب سلطان الجمهورية العربية المتحدة فى ميدان إنتاج البترول نرى لها دوراً هاماً فى نقل البترول عبر الأنابيب ، التى تخترق أرض الاقليم السورى ، وكذلك عبر مياهها فى مرور ناقلات البترول فى قناة السويس ، وهى تنقل ما يقارب ٨٠٪ من حاجات مصانع أوروبا الغربية ، وهكذا تستطيع الجمهورية العربية المتحدة بفضل عزيمتها ، وما تضربه من مثل سامية للعالم العربى ، وبسط جناحيها العريضين على ميدانى الإنتاج والنقل البترولى ، وما ترسمه من قوانين لحماية صالح العرب

فى تحويل البترول العربى ، من أداة يسخرها الاستعمار الغربى لصالحه ، إلى قوة يستخدمها العرب ؛ لبناء مجتمعهم وتحصينه ضد العدوان .

واكتشف البترول فى التربة المصرية منذ سنة ١٨٦٩ فى «جمسة» ، وحفرت آباره الأولى ، غير أن نشاط الاستغلال بدأ سنة ١٩٠٤ ، وزاد سنة ١٩١١ ، وفيما بين التاريخين المذكورين حصلت عدة شركات على رخص للتنقيب عن البترول فى التربة المصرية ، وأنشئت سنة ١٩٠٩ الشركة الانكليزية المصرية لحقول البترول وهى إحدى فروع شركة «شل» لاستثمار البترول فى الحقول المكتشفة ، وصار رأس مالها سنة ١٩١٢ نحو مليون جنيه ، موزعا بين الشركة الأنجلوسكسونية للبترول ، وهى نفس الشركة التى كان لها حصة فى الشركة التركية للبترول والشركات التى باعت لها الامتياز ، ومنحت الشركة الحكومة المصرية أسهما تعطى لها الحق فى ١٠٪ من نصيب الشركة ، وأصبحت الإدارة للشركة الأنجلوسكسونية ، كما حصلت الشركة الانكليزية المصرية لحقول البترول على ترخيص من الحكومة المصرية بامتياز الاستغلال نظير دفع ستة بنسات عن كل مائة جالون من البترول المستخرج . واستخرج سنة ١٩١٢

نحو ٢٫٧٩٣ طنا من البترول ، واكتشف بعد ذلك سنة ١٩١٣ حقل الغردقة ، واستمر نحو ربع قرن هو المورد الأساسى لإنتاج البترول المصرى ، وكانت لا تستطيع أن تتقدم لطلب الترخيص باستغلال البترول المصرى إلا الشركات الانكليزية حتى عقد معاهدة التحالف بين انكلترا ومصر سنة ١٩٣٦ ثم إلغاء الامتيازات الأجنبية فى السنة التالية . ولم تصل مصر إلى صيانة ثروتها وبترولها وحقوق العرب صيانة تامة صائبة إلا بعد تحقيق جلاء القوات المحتلة عن البلاد باتفاق سنة ١٩٥٤ وبالجلاء فعلا سنة ١٩٥٦ .

واكتشف فيما بعد سنة ١٩٣٣ حقل بترول رأس غارب على بعد ١٥٠ ميلا جنوبى السويس ، وصار يدر نحو نصف محصول البترول المصرى ، وحصلت الشركة السالفة الذكر على امتياز استغلاله لثلاثين سنة ، مع إمكان امتداد الاستغلال خمس عشرة سنة أخرى ، بإتاوة تعادل ١٤٪ من الإنتاج تدفع نقدا أو عينا ، حسب رغبة الحكومة ، وأعطى للحكومة أيضا الحق فى أن تشترى الزيت الخام بمقدار ٢٠٪ من المستخرج بأسعار مخفضة ، كما اشترط على الشركة أن تشغل ٩٠٪ من عمالها من المصريين و ٥٠٪ من مستخدميها وموظفيها من المصريين

أيضا ، وأعقب ذلك اكتشاف البترول فى صحراء سيناء سنة ١٩٤٦ ، فعثر على حقل سدر على بعد ٣٠ ميلا جنوبى السويس ، وبدأ الإنتاج بنحو ١١٨٫٣٠٦ برميل فى السنة ، ابتداء من عام ١٩٤٧ ، وارتفع الرقم إلى خمسة ملايين برميل سنة ١٩٥٢ ، وهذه الكمية تستخرج من ثمانى آبار ، ثم عثر على البترول على بعد عشرة أميال من سدر فى حقل عسل ، وسرعان ما استغل تجاريا ابتداء من عام ١٩٥٣ ، وقد وضح هذا النشاط عقب اهتمام الشركات الأمريكية ببترول العربية السعودية واتجاهها إلى التربة المصرية للتنقيب عن البترول فيها .

واهتمت الشركات البترولية الأمريكية وغيرها عقب تخفيف وطأة النفوذ السياسى الانكليزى فى مصر ، كما سبق أن بينا بالحصول على تصاريح للتنقيب عن البترول فى التربة المصرية ، وسرعان ما بلغت التصاريح التى أعطيت للبحث عن المعدن النفيس منذ سنة ١٩٣٨ حتى السنوات الأخيرة ١٤٦ تصريحا حصلت عليها الشركات المختلفة ، وأهمها شل وستاندارد وكالتكس وسوكونى فاكوم ؛ للتنقيب عن البترول فى مساحة قدرها نحو ٨٤٫٦٠٠ كيلومتر مربعا فى الصحراء الغربية وشبه جزيرة سيناء ، كما حصلت الشركة الانكليزية المصرية لحقول البترول مع شركة سوكونى فاكوم على تصريح استثمار سدر وعسل

بنفس شروط رأس غارب مع فرق بسيط هو أن الإتاوة في الحصة الأولى ١٤٪ وفى الحصة الثانية الجديدة ١٥٪ . ولكن لفت نظر الحكومة مبالغة اهتمام الاحتكارات الدولية ومن ورائها طبعا الحكومات المختلفة بأعمال التنقيب عن البترول فى التربة المصرية ، وأدى تكالب هذه الشركات وتنافسها فى أعمال البحث إلى وقوف الحكومة منها موقف الحذر والحيطة ، وبدأت تصدر القوانين للحد من تصرفاتها فى التنقيب ، وصدر قانون سنة ١٩٤٧ يحتم تخصيص ٥١٪ على الأقل من أسهم الشركة المساهمة للمصريين سواء عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال ، كما سن المشرع القوانين لتحديد نسبة معينة من العمال والمستخدمين من المصريين ، يتعين على الشركات ألا تهبط دونها ، كما رفع المشرع الإتاوة البترولية إلى ١٥٪ لنصف المساحة و ٢٥٪ للنصف الآخر ، على أن تصبح فى حالة تجديد الترخيص ٢٥٪ لكل المساحة ، وانسحبت من ميدان التنقيب بعض الشركات وضمنها ستاندارد ١٩٤٩ ، وأوقفت غيرها نشاط أعمالها الاستكشافية ، وهى الشركة الانكليزية المصرية لحقول البترول وشركة سوكونى فاكوم .

ويضاف إلى نشاط استخراج النفط من التربة المصرية الاهتمام بتكريره . وقد أنشأت شركات البترول فى السويس

معمل التكرير فى السويس سنة ١٩١٣ وزيدت قوة محطة التكرير سنة ١٩١٩ لاستقبال إنتاج الغردقة ، وأنشأت الحكومة معملا لتكرير حاجتها من البترول ، وواصلت مضاعفة قوته لاستقبال حاجاتها المتزايدة فى البترول ، وبلغت قدرة معامل تكرير الشركات والحكومة السنوية سنة ١٩٥٤ نحو ٣٫٣٠٠٫٠٠٠ برميل ، ويستمر نشاط الشركات فى استخراج البترول وتشجع الدولة هذا الاستخراج فى حدود معينة وهى: وجوب المحافظة على حقوق العربى فى نطاق هذا الاستثمار ، واتخاذ الشركة الطابع القومى مع تشغيل العدد الوفير من العمال والموظفين والمستخدمين العرب ، ويتزايد نشاط الاستثمار تبعا لسير البلاد السريع نحو التصنيع ، واطراد ارتفاع مستوى المعيشة والأخذ بأسباب المدنية الحديثة ، وتصاعد رقم السكان ، والإنتاج الحالى للتربة المصرية يصل إلى نحو مليون وثلاثة أرباع مليون طن سنويا بينما حاجة البلاد حاليا تصل إلى ثلاثة ملايين طن ويستورد الفرق لسد حاجات المصانع ، وتسهر الحكومة على صالح الشعب من التنقيب عن البترول والترخيص بهذا التنقيب وبالاستغلال ، وهذا ماحدا بها إلى إلغاء غالبية تصاريح التنقيب وقد ظهر عدم جدواها ، وكانت فى أوائل سنة ١٩٥٦ نحو ٥٨ ترخيصا يمتد نشاطها فى مساحة كبيرة فى شبه جزيرة سيناء

وألغى منها حتى آخر العام ٤٧ ترخيصا ، وبلغت عقود الاستغلال في نفس المدة ١٩ عقدا منها ١١ عقدا تغطى مساحات واسعة بالصحراء الشرقية ، و ٨ عقود للاستغلال فى شبه جزيرة سيناء ، أما الصحراء الغربيـة فيقف النشاط فيهـا عند حد التنقيب .

وفيما يلى بيان بإنتاج الحقول البترولية المصرية فى السنوات الأخيرة حسب الآبار بالأطنان المترية :

الحقل	سنة ١٩٥٣	سنة ١٩٥٤	سنة ١٩٥٥	سنة ١٩٥٦
رأس غارب	١,٢١٥,٠٩٠	١,٢٦١,٢٩٣	١,٢٠١,١٤٩	١,٠٢٤,٢٧٢
الغردقه	٣٨,٣٢٢	٣٨,٣٢٤	٣٥,٧٨١	٣٥,٢٢٨
سدر	٣١٤,٤٠٦	٣١٠,٠٥٢	٣١٣,٣٣٨	٣٥٩,٠٤١
عسل	٧٨٣,٤٢٧	٣٤٤,٣٥٩	١٦٤,١٨٠	١٤٠,٦٩٨
رأس مطارمة	—	١٦,٠٦٥	١٨,٢٢٩	١٦,١١٦
فيران	—	—	٢٠,٢٥٩	٣٠,١١٠
بلاعيم	—	—	٥٤,٧٨٩	٢٢٣,٦٥٤
جمسة	—	—	٥٢	٢٧٩
المجموع	٢,٣٥١,٢٤٥	١,٩٧٠,٠٩٣	١,٨٠٧,٧٧٧	١,٧٢٩,٢٩٨

ويتضح فى هذا الإنتاج ، عدم كفايته لسد حاجة البلاد من الذهب الأسود ، مما يدعو إلى الالتجاء إلى استيراده مع مضاعفة النشاط فى التنقيب عنه ، وبخاصة أن خبراء البترول العرب يؤكدون استنادا إلى دراساتهم الفنية الدقيقة ، احتواء جوف التربة المصرية على نحو ٢٥٠ مليون طن من البترول كما سبق أن ذكرنا ، وهو ما يكفى لسد حاجات صناعاتنا النامية لمدة طويلة. وهذا ما يحدونا إلى اليقظة وجعل بترولنا فى أيد عربية محضة منعا لحبسه تبعا لأغراض الاحتكارات الأجنبية لترويج البترول المستورد من الخارج تبعا لاعتبارات تجارية وسياسية ، وللتأثير علينا عن طريق التشكك فى كميات بترولنا وقيمته التجارية ونوعه وكميته . وهذا ما يحدو بنا إلى رسم سياسة بترولية عربية تزدهر بواسطتها آبار البترول فى تربة الجمهورية العربية المتحدة بين أيدى المنتجين العرب ، وقد كشفوا اللثام ـ بفضل الوعى البترولى العربى ، وتضامن العرب ، ووحدتهم ـ عن ألاعيب الاحتكارات الأجنبية ومحاولتها الاحتفاظ بسعر مرتفع للطن ، وفى مقدورها الإبقاء على هذا السعر المرتفع تبعا لتحكمها فى غالبية البترول المستخرج من جوف مختلف الآبار فى العالم والتى تصل سنويا إلى أكثر من ٧٠٠ مليون طن من النفط ،

وإن قبض العرب على زمام بترولهم ، وقد رسمت خطته القومية الجمهورية العربية المتحدة ، وهى القابضة على زمام مروره إلى مصانع غرب أوروبا ، وهى التى تشرع فى سبيل جعل مؤسساتها وشركاتها - بما فى ذلك شركات البترول - عربية وقومية وهى التى ضربت مثلا يحتذى فى رعاية صالح الشعب بتأميم أهم شركاتها ومؤسساتها المالية لصالح الشعب . مثال ذلك تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية سنة ١٩٥٦ والبنك الأهلى وبنك مصر فى مطلع عام ١٩٦٠ . إن قبض العرب هذا على زمام بترولهم ، يؤدى إلى تخفيض سعره وإلى جعله سهلا فى متناول المستهلك العربى مما يعجل فى نجاح برامج التصنيع فى ديار الأمة العربية ويحررهم سياسيا واقتصاديا .



تنسيق سياسة بترولية عربية

تتصارع الدول الكبرى للاستئثار ببترول العرب كما سبق أن شرحنا ، وكل منها تريد هذا البترول خالصا لها ، لتتحكم فى ميادين الصناعات والتجارة الدولية ومصائر الشعوب والمعارك الحامية الوطيس ، وذلك غير أن البلدان المختلفة يمكنها الحصول عليه وجلها تفتقر إليه من الأسواق المختلفة نظير العملة الصعبة التى تضطر إلى جمعها ، وذلك عن طريق تصدير حاصلاتها ومنتجاتها إلى بلدان تلك العملة ، أو إلى بعض البلدان التى تتعامل مع هذه البلدان ، ويتطلب الأمر لحصولها على كفايتها فى البترول رواج تجارتها الخارجية وصادراتها ، ويعوق هذا الرواج تلبد الجو السياسى العالمى بالسحب الكثيفة والأزمات المعقدة ، وتبارى الدول فى إقامة الحواجز الجمركية المنيعة ، وفرضها وسائل الرقابة الشديدة على الإنتاج والصناعة ورؤوس الأموال وسباقها فى ميادين التسلح . ووفرة البترول واطراد تزايد إنتاجه من أدلة رغبة العالم فى توفير الحاصلات والمصنوعات وشتى وسائل الرفاهية للشعوب . ومن علامات تزايد الدخل القومى ونشاط التجارة الخارجية ، وكلما زاد رقم

استيراد البترول فى بلد ما دل ذلك على سيرها الحثيث فى سبيل النهوض والتقدم الصناعى . وكذلك فإن غزارة البترول فى بلد ما ، تسخره لصالحها ، من عوامل كسب الحرب ، فهو ورقة اللعب الرابحة على مائدة الدبلوماسية ، ولا يمكن تنفيذ الخطط العسكرية إلا بواسطة ملايين الأطنان من البترول انتظاراً لليوم الذى تصبح فيه الذّرة ، الوقود الأساسى للسلام والحرب ، وهذه المزايا المتعددة لبلدما يحول دون تحقيقها على الوجه الصائب عجز البلدان المختلفة عن الحصول على حاجتها من العملات الأجنبية ، وبخاصة الدولار والاسترلينى لوفاء ثمن ما تشتريه من بترول .

وهكذا يبدأ الصراع فى سبيله ضد شركات احتكار البترول ، وخاصة الأمريكية والانكليزية وهى المسيطرة على جل بترول العالم ، وتدخل الحكومات أطرافا فى النزاع ، وقد وضح جليا أن البترول عصب الصناعات والحرب ومصدر سلطان الدولة ، كما يصبح هذا الصراع الناقوس الذى يرن صداه بشدة فى مختلف أطراف العالم ؛ لينادى بوجوب رسم سياسة بترولية تعاونية ، فى سبيل توطيد أركان سلام بترولى عالمى وإنهاء صراعه ، وينبه الأمة العربية إلى أهمية بترول تربتها فى ميدان الصراع ، وإلى وجوب مبادرتها بالمحافظة على ثروتها النفيسة ، هذه التى تحقق لهـا ما حققه مصباح علاء الدين فى

الأساطير ، وإلى وجوب تضافرها لرسم سياسة بترولية عربية موحدة فى ديارها .

والأرقام التالية لإحصاء «شل» لسنة ١٩٥٨ – ولا تدخل فيها أرقام الاحتياطى للكتلة الشيوعية ، وهى لا تزيد عن ٧ ٪ من الاحتياطى العالمى – أبلغ بيان على أن الأمة العربية ، وهى تملك جل بترول الشرق الأوسط ، لها وزنها فى توجيه السياسة البترولية إذا شاءت هذا التوجيه :

توزيع الاحتياطى العالمى بين مختلف المناطق فى العالم
(ماعدا الكتلة الشيوعية)

المنطقة	النسبة المئوية للاحتياطى	ملايين البراميل من الاحتياطى
أمريكا الشمالية	١٥ر٦٣	٣٦
أمريكا الجنوبية	٨ر٥٠	٢٠
أوروبا الغربية واستراليا ونيوزيلاندة	٠ر٦٣	١ر٥
إفريقيا	١ر٢٩	٣
الشرق الأوسط	٧٠ر٣٢	١٦٣
الشرق الأقصى	٣ر٦٣	٢٣٢

ولا يزال بترول الأمة العربية فى صباه ، فالإنتاج لم يبلغ نصف ما يمكن استخراجه دون استنزاف وإضعاف آباره ، كما تؤثر فى صراع البترول فى الشرق الأوسط وفى التنافس للاستئثار به عوامل مختلفة تطبع هذا الصراع بطابع معين، يتعين على الأمة العربية اتخاذ العدة له لدرء الخطر عنها وعلاج ما تستطيع علاجه بتضافرها ، ولمحاربة الاستعمار الذى يكشر عن أنيابه لشعوب المنطقة ، ويقف فى وجه أمانيها حرصاً على نفوذه السياسى العريض ، ومعين تراثه الذى لا ينضب عن طريق حصوله على امتيازات التنقيب عن البترول واستخراجه هناك .

وفيما يلى أهم العوامل التى تؤثر فى استخراج وتجارة وصناعة واستهلاك البترول العربى :

١ — بعد المسافات بين مناطق آبار البترول ، والجهات التى تستغله : فإن المسافات بين مناطق إنتاج البترول فى البلدان العربية وجهات تكريره ، وتخزينه وشحنه عادة شاسعة ، وكذلك الحال فيما يختص باستخدامه واستهلاكه فى المواصلات والمصانع والتصنيع ، وتصل المسافات إلى آلاف الكيلو مترات ، وتعترض الآبار الصحارى والبحار ، وتقف الأعراض السياسية عقبة فى سبيل اعداد البترول . وعمل الغرب على احتفاظه

بسيطرته على ميدان الصناعة ، والزمن والمسافات تقوم بالدور الأساسى فى تنظيم استخراج وتوزيع واستهلاك البترول العربى .

غير أنه لا تقوم عقبات فنية جسام فى وجه شحن البترول ، ونقله فى البر والبحر ثم تخزينه ، وذلك بعكس الفحم ، فإنه يمكن بسهولة ، إذا أمكن ، تخزين ملايين الأطنان من البترول وليس هذا بالأمر العسير توجيهه عبر الأنابيب إلى المصانع والموانىء الخ . . . ، ويصبح تدبير الأمر محصوراً فى إنشاء محطات تكرير البترول بالقرب من آباره ، وتدبير ناقلات له وحماية طرقه ، وهذا ما حدا إلى الصراع فى سبيل السيادة على مسالك البر والبحر ، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على سيادتها على البحار ، والتحكم فى الطرق إلى بترول الشرق الأوسط بنظرية الفراغ « لأيزنهاور » ، بعد انهيار النفوذين الانكليزى والفرنسى فى المنطقة ، وفقدان « جون بول » سيادته البحرية ، وقد أصبح أسطوله البحرى ثالث أو رابع أساطيل العالم اليوم ، وما أحرى بالدول العظمى أن تضمن سهولة نقل البترول وحصول شتى الشعوب عليه عن طريق تأييد حرية البحار والمعابر المائية ، بدلا من التمسك بسيادة كل عليها ، وبسياستها الاستعمارية البالية على أساس حمايتها طرق البترول وناقلاته عبر المحيطات .

وأضيف إلى عامل سهولة نقل البترول، تسخيره لصالح الغرب، على أساس الفكرة الاستعمارية، التى تعمل جاهدة فى إعاقة النهضة الصناعية العربية الصحيحة، وأن تجعل الصناعات مقصورة على الغرب، وبذا صارت آبار البترول بقرة حلوبا للاحتكارات الأمريكية والانكليزية وغيرها من الاحتكارات الغربية، تدر عليها الأرباح الوفيرة، وغذاء المصانع فى أوروبا الغربية، والعديد من مصانع الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يتعد أثر استخراج البترول من آبار العرب دفع إتاوات محدودة لخزينة الحكومات العربية، دون أن يفيد الشعب من البترول عن طريق صناعاته العديدة وتصنيعه وتغذية ما قد ينشأ من مصانع وفيرة، لصالح نهضة العرب ولرفع مستواهم المادى والمعنوى.

٢ — قسوة المناخ وحرارته الشديدة فى المنطقة العربية للبترول، فإن الحرارة اللافحة مع الجفاف، وقسوة الصحراء القفراء المنبثق البترول منها مما لا يشجع على إقامة عمران واسع النطاق فى هذه المناطق إلا مع تضحيات جسام، لن تقوم به بحال الدول الاستعمارية التى تسعى إلى ابتزاز كل نقطة من البترول لصالح احتكاراتها، وصناعاتها وأداتها الحربية، وتحاول أن تعيق

تقدم اهل المنطقة ليبقوا خاضعين لسلطانها ، وقصرت جهدها على إعداد وسائل الراحة لفنييها ، وهم من الأجانب ولأسرهم ولسائر القائمين بالحراسة والذين يعملون فى المطارات وما إليها ، وبنت المدن الصغيرة على أحدث طراز مجهزة بالوسائل الصناعية الراقية ؛ لجعل إقامة هؤلاء مريحة ، وهم لا يشعرون فى المنازل المجهزة بآلات تكييف الهواء ، وبين أحواض السباحة ودور اللهو والمكتبات العامة والحدائق الزاهرة التى تنبت فى القفار بالملل والسأم والتغرب عن بيئتهم الغربية ، ولا يقاسون حرارة صيف مستمر مستعر . وسارعت فى استحضار حاجتهم من الغذاء والكساء والدواء وأدوات الزينة من عواصم الغرب لتصبح فى متناولهم ، وأخذت تدرب بين حين وآخر بعض أهل المنطقة على أعمال البترول وتعنى فى حدود معينة بعمال البترول العرب الذين لا يزيد عددهم فى العربية السعودية على نحو ١٥,٠٠٠ عامل ، وتنشىء لهم الوحدات الصحية ، وتدربهم فى مدارس مهنية وتعنى بتعليم أولادهم ، غير أن هذه الجهود فى نطاق محدود يكاد يكون غير محسوس . وإن قسوة المناخ هذه وهى من الذرائع التى تذرع بها كتاب الاقتصاد فى القرن الماضى ، واتخذوها وسيلة لينادوا بضرورة قصر نشاط الشرق

على إنتاج المواد الأولية فحسب، كما كانت الصناعات فى رأيهم لا تروج إلا فى الغرب حيث المناخ المعتدل وهذه وسائل كانت تلجأ إليها احتكارات البترول، وسائر مؤسسات المال والأعمال فى الغرب لتحض على عدم قيام صناعات فى المنطقة: للنهوض بمستوى أهلها ولتتجه بالبترول عبر البحار مع إنشاء الضرورى فى جهات استخراجه من وسائل الراحة والرفاهية لاستمرار إنتاج البترول وتكريره وشحنه فحسب. وجدير بهذه الشركات أن تشجع على إقامة الصناعات المختلفة التى تستخدم البترول، ويمكن استثمارها لصالح العرب وبذا يتم التعاون بين الغرب والعرب على أساس الند للند، ويسود الوئام بين الفريقين، وهكذا يصبح البترول وسيلة تقارب بين الشعوب، ويحقق أغراض ميثاق الأمم المتحدة بدلا من أن يكون، كما نرى اليوم، مصدر صراع وحرب باردة فى سبيل الاستئثار به، وشعوب المنطقة هى الضحية.

٣ — نبذ الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العزلة بلا رجعة، ونزولها إلى معترك السياسة العالمية بلا تحفظ: فقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من دولة تعيش فى عزلة فى العالم الجديد، ولا تتدخل فى شؤون العالم القديم إلى دولة تساهم

بالنصيب الأوفى فى السياسة العالمية، وكان الرئيس «مونرو Monroe» فى أوائل عهد الولايات المتحدة بالاستقلال سنة ١٨٢٣ قد أعلن سياسة الجمهورية الديموقراطية الكبرى فى العزلة ، رداً على أطماع الدول الكبرى التى أعلنتها فى مؤتمر فينا والحلف المقدس سنة ١٨١٥ ، التى اعتزمت بموجبها التدخل عند اللزوم ، لتثبيت قدمى الرجعية، وكان يخشى أن تعمل على إعادة سلطان أسبانيا والبرتغال فى مستعمراتها الثائرة فى أمريكا اللاتينية ، وان تعترض حركات التحرير فى المكسيك . وخلاصة سياسة «مونرو» ، هى التعهد بألا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وسائر جمهوريات العالم الجديد فى السياسة الأوروبية ، وفى مطالبة أوروبا والحلف المقدس بعدم التدخل فى شؤون العالم الجديد ، وفى مصالح الشعوب الأمريكية ومستقبلها . ومن أهداف هذه السياسة وقاية الشعوب اللاتينية التى كانت تكافح فى العالم الجديد ضد الاستعمار من أطماع الإمبراطوريات الرجعية فى أوروبا ، ومن سياسة الذين يعملون على القضاء على مبادىء الثورة الفرنسية ، وحقوق الإنسان، ويبذلون الجهد للرجوع بعجلة الزمن القهقرى بقرارات فينا سنة ١٨١٥ بعد هزيمة نابليون ، والأخذ بمبادىء شرعية العروش والتيجان ، وضرورة العودة بفرنسا إلى حدود

ما قبل الثورة مع إعادة البربون إلى الحكم بدستور يصدر فى صورة منحة، أو عطية من الملك، لا بناءً على سيادة الشعب، ووقاية الأمريكتين من الدسائس والمؤامرات الدولية، والوقوف فى وجه التوسع الاستعمارى، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها الشقيقة الكبرى لسائر شعوب العالم الجديد.

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ من سياسة العزلة قاعدة أساسية فى علاقاتها مع الخارج، إلى أن خاضت غمار الحرب العالمية الأولى، فارتبط مصيرها بالانتصار فى الحرب، ونزلت إلى معترك السياسة العالمية، وروى أبناؤها بدمائهم أرض الفلاندر والموز والسوم فى فرنسا، وحملت سفنها إلى الحلفاء المعدات التى كفلت لهم النصر على جيوش إمبراطوريات الوسط، كما قدمت الجمهورية الكبرى للعالم الجديد إلى غرب أوروبا الذى كان يحارب وسطها الأوتوقراطى المستبد المال، والمواد الغذائية والغاز، والبترول بغزارة، والأخير هذا هو عصب الحرب الأساسى، ودوى صوت الرئيس «ولسن» باسم الولايات المتحدة الأمريكية فى مؤتمر الصلح فى «فرساى» سنة ١٩١٩؛ لإعادة بناء العالم على أسس ديموقراطية سليمة سبق ان أعلنها فى أواخر سنى الحرب، وعرفت بالشروط الأربعة عشر،

وأهمها حرية التجارة والبحار ، وإنهاء الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتخفيض التسلح، وإقامة دعائم سلام عالمي لأمد طويل. كما اهتم الرئيس «واسن» بتنظيم عالم ما بعد الحرب عن طريق إنشاء نظام سلام عالمي جديد هو عصبة الأمم الذى كان الباعث الأساسى على إنشائها الرئيس «ولسن» بمساعدة مستشاره الكولونيل «هاوس». غير أن الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما عادت إلى سياسة العزلة ، ونفضت يديها من منازعات أوروبا ولم يصدق مجلس الشيوخ على معاهدة «فرساى» ولم يصرح بأن يشترك الولايات المتحدة الأمريكية فى عضوية العصبة .

غير أن الجمهورية الديموقراطية الكبرى لم تستطع أن تعود إلى العزلة التامة كسابق عهدها فكانت لها مصالح مالية واقتصادية وديون عدة فى شتى أنحاء العالم، مما يحفزها إلى مراقبة التيارات السياسية الخارجية ، والنزول إلى حلبة السياسة الدولية ، واتخاذ موقف إيجابى بين الحين والحين ، ولا غرو فى ذلك فقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب العالمية الأولى من دولة مدينة إلى دولة دائنة ، كما نمت صناعاتها وتضاعفت مواردها وسعت جاهدة بنجاح فى فتح الأسواق لها فى آسيا والشرق الأوسط وأوروبا بما يتفق وتوسعها الاقتصادى لما بعد الحرب.

ثم هجرت الجمهورية الكبرى للعالم الجديد سياسة العزلة بصفة حاسمة ، باشتراكها فى الحرب العالمية الثانية فى صف الدول المتحالفة أو ديموقراطيات الغرب ، لإنقاذ المثل الديموقراطية فى نظرها والعالم الحر - وشقيقتها الأنجلوسكسونية، ومصالحها فى الغرب - من براثن دول المحور والفاشية ، وساهمت بأكبر نصيب فى الحرب وساعدت الاتحاد السوفييتي فى طرد جحافل الألمان من سهولة الواسعة وحقوله الغنية بالحنطة والحبوب ، ونزلت بجيوشها فى سواحل تونس وإيطاليا وفرنسا ، وقاد «ايزنهاور» جيوش الدول المتحالفة ، وهو من أهم قوادها ومحقق النصر للقوات المتحالفة ضد ألمانيا النازية فى معركة الديموقراطية من «النورمانديا» حتى برلين عبر «الرين» وصارت الولايات المتحدة دائنة لكافة دول العالم بما فى ذلك الاتحاد السوفييتى ، كما ألقت شباكها على مختلف أصقاع الأرض تبحث عن أسواق ومناطق نفوذ وقواعد عسكرية ، وضمانات لتحصيل ديونها ، وحوائط أمان للوقوف فى وجه الشيوعية التى تهدد كيان نظامها الرأسمالى وسائر نظم الدول «البورجوازية» ، وازدادت قواها وطاقتها الصناعية بالحرب التى اشتركت فيها ، وخرجت منها مظفرة خارج ديارها فلم تصب أراضيها ومدنها ومصانعها بسوء أو بتخريب ، وباتساع نطاق

مصالحها وبمضاعفة إنتاجها ، وبما تحكم عليه من موارد تطرد زيادتها ويتضاعف استثمارها تبعا لتحولها من دولة كبرى فى العالم الجديد، إلى أولى القوى العالمية ، ومن دولة مدينة إلى دولة دائنة، ومن دولة تصدر المنتجات الصناعية إلى أقوى الطاقات الصناعية فى العالم ، وأصبحت كل من الجمهورية الكبرى والاتحاد السوفيتى : قوة جبارة متحكمة فى السياسة العالميــة وفى ميزان القوى .

وفى نبذ الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العزلة ، ونزولها بمختلف تصرفاتها الإيجابية الخطيرة فى ميادين السياسة، والاقتصاد والثقافة وفى سعيها فى الاستئثار بالبترول محافظة على رجحان كفتها فى ميزان القوى؛ ولضمان أرفع مستوى صناعى تحكم عليه دولة ؛ ولتدعيم قواها الحربية الضاربة مايزيد النار اشتعالا فى صراع البترول .

٤ — كفاح الشعوب التى ذاقت ألوان الحرمان من الاستعمار وبدء نمو وعيها القومى فقد حصل الاستعمار ممثلا فى شركات احتكاراته فى ديار العرب ، وسائر بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا على امتيازات البترول ، واشتد الصراع بين شركات الاحتكار فى سبيل الاستئثار بالامتياز ، كما اشتد ساعد الأمة

العربية وبدأت تخلع ثوب الخمول، وتتحرر من التسلط ، وتخشى الشركات البترولية الاستعمارية أن يؤدى نمو الوعى القومى ، والروح الوطنية فى الديار العربية ، وتحطيم العرب سلاسل الاحتلال والنفوذ الأجنبى ، ويقظة الرأى العام والكشف عن مؤامرات الاستعمار، ومخازى شركات الاحتكار والاستغلال إلى تحقيق تأميم البترول سريعاً . والأمثلة فيما يختص بتأميم البترول جاثمة فى إيران ، والمكسيك ، وأسبانيا . وتعدد التأميم لصالح الشعب فى عقر ديار شركات الاحتكار وخاصة فى انكلترا وفرنسا ، كما أقدمت (مصر) وهى أحد إقليمى الجمهورية العربية المتحدة اليوم، وهى رائد الأمة العربية، فى جرأة وحزم على تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فى يولية سنة ١٩٥٦ ، وليس شك فى أن ساعة تأميم بترول العرب لصالح الأمة العربية آتية لاريب فيها ، وإن العرب لن يكونوا فى حرب محتملة قادمة مخلب القط بحال ، وسياستهم - وهى من صميم سياسة الجمهورية العربية المتحدة - هى سياسة الحياد الإيجابى فلا انحياز إلى معسكر من المعسكرين المتنازعين فى الملحمة الدموية ، وبذا تتزعزع امتيازات البترول الأمريكية والانكليزية ومراكز الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا الاستراتيجية ، وقواعد طيرانهما

وسائر طرق ومعابر وممرات البترول وناقلاته ، وتتعرض خطط الاستئثار بالبترول إلى سخط الأمة العربية التى لن تدع ثروتها تفلت من ديارها لإثراء الغير ، ولن تدع لقمات العيش تنتزع من أفواه بنيها لتسمن غول الاستعمار . وتقف حركات القومية والتحرر فى ديار العرب فى وجه امتيازات البترول ، وتلجأ شركات الاحتكارات بمعونة حكوماتها إلى شتى وسائل الضغط والإغراء للإبقاء على نفوذها فى المنطقة مع محاولتها توزيع نشاطها فى ميدان أوسع ، حتى إذا حل التأميم باحتكار مافى جهة معينة يستعيض عنه بامتياز فى أخرى ، وهذا مايحدو بالولايات المتحدة الأمريكية إلى بذل الجهد لوضع يدها على بترول الجزائر .

ويمكن تخفيف حدة الصراع العنيف بألوانه وطرقه المتعددة تدريجيا، ليحل محله فى النهاية تعاون بترولى إقليمى، وعالمى لصالح شعوب العالم قاطبة، ولرفاهية الأمة العربية فى المنطقة ولإحلال التعاطف والسلام محل الحرب الباردة والتوتر الدولى والتهديد بحرب مستعرة الأوار فى الشرق الأوسط ، وضمان الأمن والسلام الدولى فى ظل ميثاق الأمم المتحدة . ويتحقق التعاون البترولى العالمى لإقامة صرح سلام، بالعدول عن سياسة الاكتفاء

الذاتى فى البترول ، هذه السياسة التى تفرضها دول الاحتكارات البترولية الكبرى ، وبتسهيل وسائل الحصول عليه ، وبألا تقوم كل دولة من الدول الكبرى بمحاولة الاستئثار به وحرمان غيرها من الدول منه ، وبأن يفتح باب التنقيب عن البترول على مصراعيه فلا امتياز ولا احتكار بعد اليوم . وحبذا أن تنظم عملية التنقيب عنه على أساس تعاون هيئات البترول المختلفة ـ وهيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للكشف عن منابع جديدة للبترول ، وأن يصبح هذا السائل النفيس فى متناول الشعوب التى تنشده وخاصة الشعوب الناشئة التى تعتمد فى نهضتها وبرامج تصنيعها على هذا الوقود .

وهذه السياسة تقوم على تعاون وثيق فى الميدان الدولى وتعمل على تخفيف حدة التوتر بين كبريات الدول المتنازعة فى سبيل النفوذ السياسى بين أسرة الدول وتضع حدا لسباق التسلح ، وهى تقوم أيضاً على التوفيق بين أرباح امتياز البترول وضمان استقلال البلدان التى تقع آبار البترول فى ديارها ورفاهية شعوبها . كما يتطلب الأمر ألا تتخذ الحكومات المتسلطة واحتكاراتها فى البترول من هذا الذهب الأسود أداة للتسلط على الدول المتوسطة والصغيرة المتفجر البترول من منابع أراضيها ،

وعليها أن تعمل على تصفية الاحتكارات وأن تصبح مشاركة بينها وبين شعوب المنطقة ، وأن تدرك أن المزيد منه هو لرفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج والرفاهية ، لا لإذلال الشعوب المستضعفة ولمضاعفة الجهود فى الاستعداد للحرب . ويحسن أن توضع قواعد معينة على أساس تعاون بترولى دولى فى ظل ميثاق الأمم المتحدة ورقابتها ؛ لتوزيعه توزيعاً أفضل بين الشعوب المتعطشة له مع رفض الرقابة عليه لحسن هذا التوزيع ، ثم منع الوقود بصفة حاسمة عن الدولة المعتدية عند اللزوم ، وفى هذه الحالة يحسن أن ينشأ مجلس بترولى دولى يرسم سياسة التنقيب عن البترول ويباشر تنفيذها ويحد من جشع الاحتكارات ويحدد أسعار البترول وطريقة الدفع ، ويحول احتكارات البترول إلى مؤسسات تقوم على التعاون مع شعوب مناطق استخراج البترول لصالح أصحاب التربة البترولية ورءوس الأموال الموظفة فى استنباط المعدن النفيس ونقله وتكريره ، كما يعمل على توزيع البترول توزيعاً عادلاً بين حاجات الشعوب وأغراض الصناعة ـ والهدف رفع مستوى الشعوب المتخلفة اقتصاديا ـ ويوجهه لأغراض السلام لا لأغراض الحرب ويجعله أداة لاستقرار الأمن الدولى ورفاهية البشرية . ويتطلب الأمر كذلك إقامة

هيئة تحكيم دولى أو مجلس متخصص لفض المنازعات البترولية بين الاحتكارات والدول وإنهاء الصراع فى سبيله ، وهذا المجلس يخرج من ضلوع ميثاق الأمم المتحدة بمقتضى المادة ٢٢ من الميثاق التى تقول : « للجمعية العامة أن تنشىء من الفروع الثانوية ماتراه ضروريا للقيام بوظائفها »، كما لا يخفى أن للمجلس الاقتصادى والاجتماعى بمقتضى الفصلين التاسع والعاشر من الميثاق أن يعمل على توطيد عرى التعاون الاقتصادى بين الدول والشعوب فى سبيل استقرار السلام ونشر التفاهم بينها ، وليس أفضل من البترول ورسم سياسة تعاونية له لتوطيد هذا السلام ، وقد جاء فى المادة ٥٥ بالبند «ب» بان تعمل الأمم المتحدة فى سبيل الاستقرار والرفاهية لتوطيد السلام بين الأمم على « تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومايتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولى فى أمور الثقافة والتعليم » كما جاء فى المادة ٦٢ بالبند الأول مبينا بعض اختصاصات المجلس المذكور « أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية فى أمور الاقتصاد والاجتماع ، وله أن يقدم توصياته فى أية مسألة من تلك المسائل المتقدمة إلى الجمعية العمومية إلى أعضاء الأمم المتحدة وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن » ، وجاء فى البند الثالث : «وله أن يعد مشروعات إتفاقات لتعرض

على الجمعية العمومية عن مسائل تدخل فى دائرة اختصاص »

وجاء فى المادة ٦٨ أن « ينشىء المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجانا للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان ، كما ينشىء غير ذلك من اللجان التى قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه » ، وتتعدد النصوص التى تحض على التعاون الاقتصادى بين الشعوب تحقيقا لتبادلها المنافع وللاستقرار والأمن الدولى .

وإن تعزيز هذا التعاون البترولى الدولى يتطلب أيضا فيما يختص بالبترول العربى تحقيق تعاون بترولى إقليمى فى منطقة البترول العربى ، وتنسيق سياسة بترولية تقوم على التفاهم بين الدول الكبرى المتسلطة على بترول المنطقة فى الشرق الأوسط والجزائر و مثلها فى الكاريبى والمكسيك وفنزويلا والشرق الأقصى ، وأن توضع سياسة ثابتة لصالح شعوب المنطقة خاصة بالتنقيب والبحث عن البترول واستخراجه وتوزيع أرباحه ، وتسخير هذا المعدن النفيس لإحياء موات الأرض فى المنطقة قبل أى جهد آخر ولأغراض التصنيع لصالح العرب . أى ان تنسج هذه السياسة على منوال الصالح القومى للأمة العربية وأن تعد أبناء المنطقة فى الشرق الأوسط لتولى شؤون بترولهم على أساس البناء والإنشاء والتفاهم الدولى لا الصراع والنزاع وسباق التسلح ، وفى هذه الحالة يختفى التوتر الدولى الناجم عن احتكار

الولايات المتحدة الأمريكية لنحو ٧٠٪ من تجارة البترول الدولية .

وتنهج الأمة العربية فى نطاق الجامعة العربية منهجا تحاول فية أن تبرز للعرب أهمية بترولهم للأخذ بناصرهم وزيادة ثروتهم القومية ، وتحقيق رخائهم . وظهر هذا فى السياسة التى رسمها المجلس الاقتصادى للجامعة العربية بناء على توصية لجنة خبراء البترول العرب ، وقد اتخذ المجلس الاقتصادى هذا منذ سنة ١٩٥٧ - وهو ركن من أركان جامعة الدول العربية - قرارات متتابعة فى صدد بترول العرب لرسم سياسة عربية صحيحة مستقبلة لتنظيم امتيازات التنقيب عن البترول ، وتشجيع بناء ناقلات بترول عربية ، وإعداد شباب العرب للاضطلاع بالمهام الفنية والإدارية لبترول بلادهم مع الحيلولة دون وصول بترولهم إلى إسرائيل تنفيذا لسياسة مقاطعة إسرائيل اقتصاديا والسهر على منع عودتها إلى العدوان على حساب بترول العرب ، والذى فى حالة حصولها عليه يصبح أداة فعالة لنمو صناعاتها وتقوية جهازها العسكرى وهى فى حالة حرب مع العرب ، فإن هدنة سنة ١٩٤٩ التى عقدت بينها و بين العرب فى رودس لم تنه الحرب بين البلدان العربية وإسرائيل .

وعقد مؤتمر للبترول العربى الأول فى أبريل سنة ١٩٥٩ جمع خبراء العرب فى البترول من مختلف البلدان العربية وممثلى شركات البترول العاملة فى ربوع الشرق الأوسط وبعض ضيوف من الدول التى يربطها بالمنطقة تشابه الظروف وهى فنزويلا. واهتم المؤتمر فى توصياته بصبغ البترول بالروح القومية العربية كإنشاء خطوط أنابيب عربية وإنشاء صناعات بترولية مختلفة لصالح الشعوب العربية وإنشاء معاهد للبحوث البترولية وإعداد الفنيين العرب فى شئون البترول وعقد مؤتمرات بترولية فنية واقتصادية دوريا والعمل على زيادة طاقة التكرير فى المنطقة وتحسين أسس المشاركة فى أرباح البترول لصالح شعوب المنطقة فلا تضيع مصالحهم وتذهب ضحية نهم الاحتكارات.

ومما يحسن الأخذ به فى سبيل استثمار بترول العرب على وجه قومى صحيح يساعد على النهوض باقتصاديات العرب وتحقيق برامج التصنيع والتخطيط فى ديارهم إنشاء بوتقة لموارد البترول العربية تضع فيها البلدان التى تخرج البترول من الآبار فى أراضيها بالمشاركة مع شركات الاحتكار نسبة معينة من الإتاوات والأرباح سنوياً، كما تضع كذلك فى هذه البوتقة البلدان التى يمر البترول عبر أراضيها ومياهها نسبة مما تحصله

من مرور البترول ، مثال ذلك مرور ناقلات البترول عبر قناة السويس ، ويلاحظ أن ٨٠ ٪ من بترول الصناعات الأوربية الغربية تحصل عليه من الشرق الأوسط ويمر عبر مياه وأراضى البلدان العربية تحمله ناقلات البترول عبر قناة السويس كما يتدفق فى الأنابيب التى تصب فى لبنان وسوريا . وتكون هذه الحصيلة فى البوتقة بموار دها المستمر أقوى صندوق أو مؤسسة مالية لصالح الشعوب العربية يمكن استخدامها فى إقراض المشروعات الصناعية الجدية بعد درسها فنياً واقتصادياً بأرباح زهيدة لصالح الشعوب العربية ، وهكذا لا تصبح الأمة العربية فى حاجة إلى قروض دولية أو خارجية أو أية معونات مادية تنشدها من الدول الكبرى والمؤسسات الصناعية والمالية الأجنبية .

وهكذا تهدأ عاصفة الصراع فى سبيل البترول فى العالم وفى ديار العرب فى حالة تحقيق تعاون بترولى دولى ووضع سياسة لتخفيف حدة النزاع على الاستئثار بهذا الذهب الأسود ، ويتعين فى هذه الحالة ـ كما شرحنا ـ محافظة على مصالح الأمة العربية ولضمان الاستقرار فى المنطقة رسم سياسية بترولية قومية عربية ، وإنشاء صندوق مشترك تجمع فيه الدول العربية التى يستخرج البترول من تربتها أو يمر عبر أراضيها ومياهها نسبة سنوية

من الإتاوات والأرباح للمساهمة فى الأخذ بناصر العرب ورفع مستواهم المعنوى والمادى وتحقيق برامج التصنيع فى ديارهم ، وتستمر حركة التصنيع ما دامت الإتاوات والأرباح مستمرة فى إدرارها ، كما تقوى هـذه البوتقة أو المؤسسة وتتسع مشروعاتهـا تبعا لنجاح الصناعات التى تمولهـا وتحقيقها الأرباح العريضة .



خاتمة وتعليق

١ — **نرى** من عرضنا السابق أن البترول هو سيد الموقف في السلام والحرب ، وهو الوقود الأساسي للصناعات ، كما أنه المادة الأولية الهامة بما تدره بمشتقاته المتعددة لإنشاء صناعات متنوعة ، وهو أيضاً مورد رزق في استخراجه وتكريره وشحنه وتفريغه عبر الأنابيب وناقلات البترول . وقد أنزل منذ أوائل هذا القرن ، الفحم من عرشه كسيد الصناعات وتربع مكانه على هذا العرش ، وقلب أوضاع السياسة الدولية لأن عصب الصناعات ، كان الفحم والحديد وهو في ديار الدول الكبرى . مثال ذلك : انكلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية . فكان عليها أن تكافح في سبيل الإبقاء على مجدها بوضع يدها على موارد البترول في مختلف أنحاء العالم ، وهو ليس في تربتها فيما عدا الولايات المتحدة ، مما حدا بها إلى السباق في سبيل الكشف عن هذا الذهب الأسود والحصول على امتيازاته خارج بلادها ، وهذا أدى إلى احتدام الصراع في سبيله وبخاصة في الشرق الأوسط وفي صميم ديار العرب . غير أن هذا الصراع يهدد في سبيل الاستئثار بالبترول

أو الحصول على نصيب الأسد فيه إلى اندلاع نيران حرب ساخنة وعامة ، فالمسألة تتعدى مجرد الحصول على البترول إلى وضع اليد عليه وحرمان أهل المنطقة منه. وكذلك سائر الدول المتنافسة من الاشتراك فى الامتياز وتوزيعه تجاريا وفق مصلحة الاحتكار.

٢ — كما نرى فى شرحنا السالف أن البترول هذا هو كمصباح علاء الدين ، بما يدره من ربح على احتكارات البترول ، وبما يخلعه من نفوذ وقوة على الحكومات التى تقف وراء شركات الاحتكارات، وتدافع عنها وتتصارع فى سبيل الاستئثار بهذا الذهب الأسود ؛ لتضمن الثراء العريض عن طريق رواج صناعاتها ؛ ولتطمئن إلى قوة عسكرية ضاربة بأهم غذاء يبث فيها الحركة والحياة فى البر والبحر والجو وهو البترول ، وبما يجلبه للحكومات العربية المتفرقة التى يتدفق البترول من آبار بلادها من إتاوات يتعين توجيهها لصالح الشعب ، وبما يحققه فى ديار البترول من شتى الصناعات. فلا يقف الأمر عند حد نقل البترول عبر البحار لرواج الصناعات فى الخارج . وهكذا يمكن توجيه البترول بما يعود على الشعوب العربية بالرفاهية ورفع مستواهم المعنوى والمادى . غير أننا نرى فى الوضع الراهن أن البترول يتحول إلى إتاوات داخل البلدان العربية

التى تمنح حكوماتها الاحتكارات وامتيازات التنقيب عن بحثه واستغلاله ، وهو يستخدم خارج حدودها ولا تفيد منه إلا ميزانيات هذه البلدان دون شعوبها فى غالب الأحيان ، كما لا يشتغل فى حقول البترول لاستخراجه وتكريره إلا بضعة آلاف من العمال العرب ، إذ أن مدينة البترول لا تتطلب حشدا عماليا واسع النطاق على نسق مدينة الفحم .

٣ — سيظل البترول طويلا ملك الصناعات بلا منازع ، وقد انتزع من الفحم الصولجان منذ اختراع الشرارة الكهربية وآلة الديزل ، وكذلك بفضل سهولة نقله وقوته الحرارية واستخدامه فى آلات السيارات والقاطرات والسفن والطائرات ، ولن تحل قوة الذرة إلى وقت يزيد على العشر سنوات محله كأداة محركة للصناعات فى متناول رجال المال والأعمال والصناعة ، إذ لم يتحقق النجاح لتسخيرها تسخيرا اقتصاديا وبنفقات معتدلة أسوة بوقودى الفحم والبترول . ويتعين على البلدان التى يتدفق هذا الذهب الأسود فى تربتها ، وفى مقدمتها البلدان العربية أن تبذل جهدها لاستخدامه فى القضاء على تخلفها الاقتصادى وأن تجعله الأداة القوية لدعم وعيها القومى ، ولا شك أن نمو الوعى القومى يساعدها فى تحريرها وإنقاذ

بترولها من براثن الاستعمار ، ثم تبادر وقد حققت غرضها إلى بناء ودعم بنيان نهضتها وقوميتها ووحدتها ، وفى نجاح القومية العربية فى الاحتفاظ ببترول العرب للعرب أكبر عون فى مساعدتهم على اللحاق بركب الحضارة العالمية وإنهاء الصراع فى سبيل البترول فى ديار الأمة العربية ، وبلا شك تشعر الدول الاستعمارية الكبرى صاحبة احتكارات البترول فى الشرق الأوسط أن ساعة تأميم البترول العربى قد قربت ، وهى تتبع شتى وسائل الضغط والإغراء لإعاقة قدومها على غير طائل ، إذ أن الوعى القومى تيار جارف لن يمكن الوقوف فى وجهه ، وبعبارة أخرى فى طريق مشروعاته وضمنها التأميم ، والتأميم هذا حق مشروع للحكومات تلجأ إليه باسم الشعب ولصالحه لتمكنه من استثمار مرافقه على خير وجه ، والأمثلة على التأميم لا تحصى ، ولم تستطع قوى الرجعية أن تحول دونه أو تعطل تنفيذه ، مثال ذلك : تأميم البترول فى إيران على يد حكومة مصدق وتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

٤ — إن صراع البترول يتخذ صورا شتى ، فهناك صراع بين الكتلتين الغربية والشرقية فى سبيل البترول ، وهناك صراع بين شتى دول الغرب الكبرى فى سبيل الإستئثار به وبخاصة بين

الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وتعمل الولايات المتحدة – وقد أخذ معين بترولها ينضب بدرجة ملحوظة منذ الحرب العالمية الثانية – بلا كلل للحصول على امتيازات بترولية فى مختلف أنحاء العالم وبخاصة فى البلدان العربية بالشرق الأوسط وفى الجزائر العربية أيضا، والكتلة الغربية تملك وتتجر وتستخدم أكثر من ثلثى محصول البترول العالمى وتقبض الولايات المتحدة الأمريكية على ٧٠٪ من تجارة البترول الدولية، وهى تتحكم فى بترول الشرق الأوسط بما لها من امتيازات التنقيب والبحث والاستغلال فى المنطقة، وجل بترول الشرق الأوسط فى التربة العربية واحتياطيه يعادل ٧٠٪ من الاحتياطى العالمى للبترول. كما لا ننسى الصراع فى سبيل الحصول على البترول فى صميم الديار العربية بين احتكارات البترول المختلفة الأمريكية والإنجليزية فى المنطقة، ثم بينها أيضا وبين الشعوب العربية، وهذا الصراع يتخذ صوراً شتى من الحرب الباردة، ويزيد فى التوتر السياسى الدولى ويزعزع أركان الاستقرار والأمن الدولى. وحبذا لو تستطيع الشعوب المحبة للسلام – تنفيذا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة، وتحقيقاً للتعاون بينها – وضع سياسة بترولية تقوم على حسن توزيع هذا المعدن النفيس بينها واستخدامه

لصالح الإنسانية لا إجابة لفهم الاستعمار ، وتسخيره لصالح الجماعات فى المنطقة والنهوض بمستواها المعنوى والمادى .

٥ — تحتوى التربة المصرية على البترول وشركات الاحتكار ممثلة فى « شل » تستخرج معظمه منذ مطلع القرن الحالى ، كما يجرى تكريره فى محطات التكرير فى السويس ، وتتقاضى الحكومة أرباحا تصل إلى ٢٠ ٪ من أرباح الشركة ، ويباشر العمل فى الحقول العمال العرب ، وفريق من الذين يعملون فى الميدان الفنى من العرب أيضا ، ويبلغ ما يستنبط حالا أقل من مليونى طن ، بينما يحتاج الاقليم المصرى إلى أكثر من ثلاثة ملايين طن ، ويستحضر الفرق من الخارج ، ويقول الفنيون العرب إن التربة المصرية تحوى رصيدا دسما من البترول يقدره البعض بنحو ٢٥٠ مليون طن ، مما يؤدى مستقبلا إلى اكتفاء الإقليم ببتروله ، والجمهورية العربية المتحدة — وهى رائد الأمة العربية بثورة يوليه سنة ١٩٥٢ ، التى اندلعت بناء على تصميم الشعب لتحطيم سلاسل الاستعمار والإقطاع وسائر القيود التى تعوق تقدم الأمة ، وكان لها صداها فى حرب التحرير فى الجزائر وفى إعلان استقلال تونس والمغرب ، وفى ثورة العراق فى يوليه سنة ١٩٥٨ ، وفى انقلابات السودان والباكستان وتركيا — هى

أيضا خير رائد لإرشاد العرب إلى الوسائل المثلى فى المحافظة على حقوق الأمة فى حقول البترول ، والأمثلة على ذلك جمة بقوانين صبغ الشركات بالصبغة القومية ، ويمكن اتخاذ هذا الإجراء فى استنباط البترول أيضا وفى ضرورة تمرين وتشغيل العرب فى أعمال البترول على اختلافها ، وفيما اتخذته حكومة مصر سابقا وتتخذه حكومة الجمهورية العربية المتحدة حاليا فى ميدان التأميم بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحريه فى يوليه سنة ١٩٥٦ والبنك الأهلى وبنك مصر فى مطلع سنه ١٩٦٠ ، ويساعد هذا العمل على رسم السبيل إذا دعت الحال إلى تأميم البترول .

٦ — يحسن أن تحل سياسة بترولية دولية وإقليمية تقوم على التعاون البترولى محل الصراع فى سبيل البترول بين الدول الكبرى ، هذا الصراع الذى يهدد باشتعال نيران حرب عامة ، والسياسة البترولية الإقليمية للأمة العربيه تقوم على تضافر الأمة العربية لجعل بترولها لصالح شعبها لتحقيق برامج تصنيعها ولزيادة دخل الأفراد والحكومات . ويتعين إعداد الفنيين المتخصصين لتولى عمليات التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره وأدوات نقله براً وبحراً ، كما يجب أن تكون عربية محضة وبذل المحاولات

الناجحة للحصول على أرباح أوفى من البترول، وإنشاء صناعات شتى من مشتقاته وتشغيل عدد أوفى من العرب فى آباره وعمليات تكريره وتصنيعه، ويهتم المجلس الاقتصادى للجامعة العربية بمشكلات البترول العربية ويحاول أن يرسم سياسة عربية لبترول العرب، كما تبحث اللجان الفنية لخبراء البترول العرب والمؤتمرات الاقتصادية العربية فى وضع سياسة قومية عربية لشؤون البترول وحبذا أن ينشأ صندوق بترولى عربى يحصل نسبة معينة من أرباح استخراج البترول ونقله براً وبحراً لكى يمكن تسخير حصيلة الصندوق فى المساهمة فى برامج التصنيع فى البلدان العربية.

ويحسن إلى جانب التعاون البترولى الإقليمى استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، وإلى اختصاصات المجلس الاقتصادى والاجتماعى وإلى سلطان الجمعية العامة للأمم المتحدة فى إنشاء فروع ثانوية للقيام بوظائفها، وفى مقدمتها استقرار الأمن الدولى والسلام العالمى إنشاء هيئة متخصصة لرسم سياسة بترولية تعاونية تعمل على حسن توزيع هذه المادة الهامة للصناعات ولأغراض السلم، وتضع حداً للصراع فى سبيل البترول، وتقوم بالتحكيم فيما يشجر من منازعات بين الدول المتنافسة فى سبيل الاستئثار بالبترول واحتكار موارده.

المكتبة الثقافية

تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها للآن :

١ — الثقافة العربية أسبق من ثقافة اليونان والعبريين — للأستاذ عباس محمود العقاد
٢ — الاشتراكية والشيوعية ... ... للأستاذ على أدهم
٣ — الظاهر بيبرس فى القصص الشعبي للدكتور عبدالحميد يونس
٤ — قصة التطور ... ... للدكتور أنور عبد العليم
٥ — طب وسحر ... ... للدكتور پول غليونجى
٦ — فجر القصة ... ... للأستاذ يحيي حقى
٧ — الشرق الفنان ... ... للدكتور زكى نجيب محمود
٨ — رمضان ... ... للأستاذ حسن عبدالوهاب
٩ — أعلام الصحابة ... ... للأستاذ محمد خالد
١٠ — الشرق والإسلام ... ... للأستاذ عبدالرحمن صدقى
١١ — المريخ... ... ... للدكتور جمال الدين والدكتور محمود خيرى

١٢ — فن الشعر ... ... للدكتور محمد مندور
١٣ — الاقتصاد السياسى ... ... للأستاذ أحمد محمد عبد الخالق
١٤ — الصحافة المصرية ... ... للدكتور عبد اللطيف حمزه
١٥ — التخطيط القومى ... للدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن
١٦ — اتحادنا فلسفة خلقية . ... للدكتور ثروت عكاشه
١٧ — اشتراكية بلدنا ... ... للأستاذ عبد المنعم الصاوى
١٨ — طريق الغـد ... ... للأستاذ حسن عباس زكى
١٩ — التشريع الإسـلامى وأثره فى الفقـه الغربى للدكتور محمد يوسف موسى
٢٠ — العبقرية فى الفن ... ... للدكتور مصطفى سويف
٢١ — قصة الأرض فى إقليم مصر .. للأستاذ محمد صبيح
٢٢ — قصه الذرة ... ... للدكتور إسماعيل بسيونى هزاع
٢٣ — صلاح الدين الأيوبى بين شعراء عصره وكتابه للدكتور أحمد أحمد بدوى
٢٤ — الحب الإلهى فى التصوف الإسلامى للدكتور محمد مصطفى حلمى
٢٥ — تاريخ الفلك عند العرب للدكتور إمام ابراهيم احمد
٢٦ — صراع البترول فى العالم العربى للدكتور أحمد سويلم العمرى

الثمن قرشان فقط

المكتبة الثقافية

مكتبة جامعة لكل أنواع المعرفة
فاحرص على ما فاتك منها . . .

والطلب من :

١ ــ دار القلم .... ١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة
٢ ــ مكاتب شركة توزيع الأخبار.......... فى الإقليم المصرى
٣ ــ وكلاء الشركة القومية .... فى جميع البلاد العربية
٤ ــ مكتبة المثنى .... بغداد ــ العراق

مطابع دار القلم بالقـــاهرة

٧

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة .
- تيسر لكل قارىء أن يقيم فى بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر . فى أوله وفى منتصفه

الكتاب القادم

القوميّة العربيّة

للدكتور أحمد فؤاد الأهوانى

١٥ د[illegible] ١٩٦

دار القلم بالقاهرة

الثمن ٢